المزدوج في العربية *

أ.م.د. جواد كاظم عناد
كلية التربية / جامعة القادسية

الخلاصة :

في البحث قراءة لعدد من المشكلات التي يثيرها المزدوج في العربية: مفهوماً ، ومصاديقَ ، ونسقاً، وكانت المدونة الصرفية مظنة هذه القراءة.

المشكل الأظهر الذي يثيره المفهوم، يتصل بسلوك المزدوج الذي يتسم بالنوس بين مستويين: المستوى الصوتي، والمستوى اللغوي، إذ نلقيه قوي الوجود إذا ما نظرنا إليه نظرةً تحليليةً صوتيةً، أمَّا بلحاظ المستوى اللغوي، فلا يعدو أن يكونَ صوتين منفصلين....

لقد نجم بهذه القراءة تصنيف لمصاديق المزدوج بين مستعمل، ومفترض أصابه التغيير، وروعي في المفترض منه، ما سطر في المدونة الصرفية ولا سيَّما الباب الذي اشتهر ، في هذه المدونة باسم الإعلال والإبدال ، ليكونَ منطلقاً إلى فعل من أفعال الكشف عن النسق الذي خضع له هذا الباب، فهو لا ينفصل عن الخطاب النحوي بمقولاته وآلياته، أو بكونه بنية مجردة تحكمها شبكة العلاقات الداخلية.

إنَّ الكشف عن النسق، في هذا الباب يغري بمحاولة في اجتراح مقاربة نسقية أخرى تستظل بمعطيات من علم اللغة الحديث.

القسم الثاني*

في نحو: تخشَيْن، وسَعَوا. أما التتابعان (ـِ ي)، (ـُ و)، فقد نجما بتغيير، ولم يردا أصلين، وذلك في نحو: خطيّة ومقروّة، إذ قلبت الهمزة إلى ياء في الأولى والى واو في الثانية.

٥-بلحاظ التغيرات التي عرضت لتتابعات المزدوج الهابط، نجد أن الحذف والقلب فقط، هما اللذان طالا هذه التتابعات التي أصابها التغيير، فلا نجد نقلاً للحركة ولا إسكاناً.

(٣)

تظهر قراءة النحويين لمصاديق المزدوج، أنهم عُنوا بأمرين: أحدهما الغاية من التغيير، وبالمصطلح الأرسطي: العلة الغائية، والآخر الصورة التي انبثق عنها التغيير، وبالمصطلح الأرسطي، مرّة أخرى، العلة الصورية.

(٣-١)

لقد عُبّر في المدوّنة النحوية عن الأمر الأول، بالتخلص من الكراهة أو الثقل، ولا تكاد هذه المدوّنة تفارق هذه العلة:

-((وإنما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمّة، كما يكرهون الواوين فيهمزون، نحو: قؤول))[١].

-((ولكن ناساً كثيراً يجرون الواو اذا كانت مكسورة، مجرى المضمومة فيهمزون المكسورة إذا كانت أولاً؛ كرهوا الكسرة فيها))[٢].

-((وإذا التقت الواوان أولاً، أبدلت الأولى همزة، ولا يكون فيها إلا ذلك؛ لأنهم لما استثقلوا التي فيها الضمة فأبدلوا، وكان ذلك مطرداً، إن شئت أبدلت، وإن شئت لم تبدل، لم يجعلوا في الواوين إلا البدل؛ لأنهما أثقل من الواو والضمّة))[٣].

-((وترك الواو في (مِوْزان) أثقل من قبل أنه ساكن، فليس يحجزه عن الكسرة شيء))[٤].

-((اعلم أن الواو والياء لا تعلان، واللام ياء أو واو، لأنهم اذا فعلوا ذلك، صاروا إلى ما يستثقلون والى الالتباس والإجحاف، وإنما اعتلتا للتخفيف، فلما كان ذلك يصيرّهم إلى ما ذكرت لك رفض))[٥].

---

* نشر القسم الأول في المجلد السابع (العدد الثاني) مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، ص ٨٣-٩٢ .

وواضحٌ أن هذه العلة تختلف عن تلك العلل التي تنتمي إلى النحو، والتي تعنى بالتغيير الذي يلحق أواخر الكلم، أو بالصور التي افترضت للجملة والإسناد، فإذا كانت العلل النحوية تحاول، ما أمكنها، القبض على مؤثر خارجي تستعين به، فان لم تجد ما يسعفها في الواقع، لجأت إلى افتراض هذا المؤثر، والقول به علة وراء التغيير الذي يراد تفسيره، فان علة الكراهة، أو الثقل لا تفارق بنية الكلمة نفسها، لتبحث عن أثر خارجي تتوسله فيما حدث للبنية من تغيير، فمدارها ما يقيم هذه البنية من صوامت ومصوتات، وما يتصل من بحث في مخارجها، أو فيما يؤدي إليه تجاورها من تحوّلات.

وقد شمل هذا التباين النتيجة أيضاً، فان محاولة القبض في العلل النحوية على أثر خارجي: واقعي أو مفترض، أسلم إلى قولهم بالعامل، والى اعتدادهم به فكرة ((راحوا يكرهون النحو على تطبيقها، والخضوع لما تقتضيه من تقدير وتأويل))[٦].

غير أن الذي يستوقف القارئ في المدونة النحوية، عدم وجود تحليل وافٍ لهذه الكراهة، ولا بيان عن مدى الثقل أو التنافر الذي تحتويه، ولاسيما تلك التي تتمثل بالتتابعات: (وُ، ي، وِ). وقد كان من نتيجة ذلك جزئية أحكامهم، وعدم اطرادها في هذا الشأن، فهم، مثلاً، يعدون التتابع (وُ) في نحو (وُلِد) و(التناوُب) كراهة لجأ حيالها الناطق إلى الهمز، ولا يعدونه في نحو: (لتروُنَّ)، و(اشتروُا)...وينسبون الهمز فيه إلى الغلط بحجة عروض الضمة في الكلمتين، ولا يبالون، يعد، بما ورد من قراءات همزت في هذه المواضع[٧]. ولا أدري ما الذي غيّره عروض الضمة من كراهة التتابع (وُ)؟

وفي نحو: بايع، قايل، مصايب، رايي، معايش يوجبون قلب الياء في الكلمات الثلاث الأولى همزة، لكراهة التتابع (ي)، ويجيزون هذا القلب في الرابعة، ويمنعونه في (معايش)، ويعدونه لحناً[٨]، بحجة أن الياء في معيشة أصلية. والتتابع المكروه هوهوَ في كل الكلمات. وقد يكشف تعليلهم للهمز والقلب في (رايي) عن حقيقة أن مفهوم الكراهة لا يخضع عندهم لمقياس محدّد، ومن ثم ليس غريباً أن يعد تتابع معين في الكلمة نفسها، مرة مكروها وأخرى غير مكروه .قال سيبويه معللاً الهمز في (رايي): ((وإنما همزوا لاجتماع الياءات مع الألف. والألف تشبه بالياء، فصارت قريباً مما يجتمع فيه أربع ياءات، فهمزوها استثقالاً، وأبدلوا مكانها همزة، لأنهم جعلوها بمنزلة الياء التي تبدل بعد الألف الزائدة، لأنهم كرهوها، ههنا، كما كرهت ثمَّ، وهي، هنا، بعد ألف كما كانت ثمّ، وذلك نحو ياء رداء))[٩]. وعلل قولهم (رايي) غير مهموز يقوله: ((لأن هذه لام معتلة، وهي أولى بذلك؛ لأنها ليس فيها أربع ياءات ولأنها أقوى))[١٠].

ويصدق ذلك على التتابع (وِ). فهذا التتابع له سلوكان: أحدهما يكون في أول الكلمة كما في (وشاح)، ولك أن تهمز الواو، هاهنا، أو لا تهمزها. والآخر عندما يكون في وسط الكلمة كما في (قاوِل)، ولا يكون، هنا، إلا الهمز. وواضح أن الكراهة واحدة في هذا التتابع، نعم، قد يعتذر بالاختلاف في الموقعية مغيراً من درجة الكراهة، غير أن هذا ينتقض بنحو: (وُلِد) و(التناوُب)، فقد بقي الحكم واحداً مع اختلاف الموقعية. إن الفرار من هذه التتابعات، أدى إلى كراهة أخرى هي الهمز. وسبيل التخلص من هذه الكراهة في التتابعين (ي) و(وِ) هوَ التخفيف. ولو مضينا مع الذين يخففون بقلب الهمزة ياءً لانتهينا إلى الكراهة (ي) مرة أخرى، هكذا :

قاوِل ← قائِل ← قايل ← ∞

بايع ← بائِع ← بايع ← ∞

قد يفسّر ذلك عدم اعتداد النحويين بلغة أولئك الذين يقبلون، فكأنهم أحسوا ما يؤول إليه ذلك من (دور) يمثله ذلك التكرار الذي لا ينتهي للكراهة نفسها. غير أن عدم الاعتداد هذا لا يمتد إلى (رايِيّ) وأشباهها، إذ يكون التحوّل في هذا النمط إلى كل الكراهات ممكناً[١١]، هكذا:

رايِيّ ← رائِيّ ← رايِيّ ← ∞

رايِيّ ← رائِيّ ← راوِيّ ← ∞

فالكراهة، فيما يظهر، مسوغ عمد إليه النحويون منذ القديم؛ لتفسير كثير من أحداث الحركة الحيوية للغة، ولاسيما تلك التي تتصل بجانبها الصوتي، حتى ليشعر المرء، بسبب من كثرتها، بأنها متناول سهل، يقصد إليه النحويون كلما ارتُجَّ عليهم في تعليل، أو في إيجاد مسوّغ لظاهرة معينة.

لقد ذهب الدكتور هنري فليش إلى القول: ((يبدو أن الكراهات لم تكن ظاهرة سطحية، أو أثراً لطريقة في النطق أقلّ أو أكثر انتشاراً، وإنما هي ردّ فعل أكثر عمقاً نطلق عليه (كراهة)؛ لأننا لا نملك تحديده أكثر من ذلك))[١٢].

يثير نصّ فليش عدداً من الأسئلة التي لم يجب عنها: فما طبيعة هذا الرد الأعمق؟ وعلى أي شيء كان؟ وما مصدره؟ أهوَ اللغة نفسها أم قوة أخرى خارجة عنها؟

ولئن انتهى الدكتور فليش إلى التسليم بأن الكراهات هي رد فعل لغوي لا يمكن تحديده، ولا نملك إلا أن نسميه كراهة –لقد حاول باحث آخر تحديد هذه الكراهات فنسبها إلى خروجات عن خصائص نطقية تكونت للسان العربي، فهو يرى أن ما تعوّده اللسان العربي في معامليه للواو والياء والهمزة، ناشئ عن بعض الكراهات التي لم يألفها، وذكر من هذه الكراهات المزدوج الذي ((لا يستساغ في بداية الكلمة، وبخاصّةٍ إذا وليه حركة من جنسه كالضمة في أثر الواو، والكسرة في أثر الياء، وكذلك الكسرة في اثر الواو، وهوَ ما ينتهي عند التحليل إلى مجموعة من الحركات المتوالية))[١٣].

إن هذا الانتهاء إلى مجموعة من الحركات المتوالية، يضعف، في عرف الدكتور عبد الصبور شاهين، من تركيب عناصر الكلام، ومن ثم يفسّر ما يحدث من تحولات في أول البنية أو في وسطها أو في آخرها، فهي ردّ فعل على هذا التتابع في الحركات، أو هروب من كراهة هذا التتابع[١٤].

لا جرم، لم يخرج الدكتور شاهين عن التتابعات التي حدّد المتقدّمون كراهتها، أعني (وُ، و، ي). والفرق أن المتقدمين نسبوا هذه التتابعات إلى الثقل الذي انطلقوا منه إلى وصف ما يحدث من تغيير، أمّا هوَ فأخذ يتلمّس في هذه التتابعات تصديقات لما قرّره من خصائص نطقية للسان العربي، أسلمته إلى تحليل هذه التتابعات إلى مجموعة من الحركات المتوالية.

لقد نجم بهذا الإجراء تحليل لا يخلو من تعسّف، وصورٌ مقطعية غير مألوفة بل مشوّهة، ولنجتزئ بمثالين نجري عليهما ما ذهب إليه الدكتور شاهين:

١-قال: ((ففي مثال (قاول) هرب الناطق من تتابع ثلاث حركات التي هي في الحقيقة (qau -il)، وكان نبره لأول المقطع الثاني وسيلة للتخفيف من ثقل تتابع الحركات))[١٥].

يمكن اجتراح الوصف الآتي لما حدث من همز في (قاول): لجأ الناطق إلى نبر المقطع الثاني بعد حذف الضمة الأولى (الواو) التي تمثل العنصر الثاني من المزدوج (ـَ و)، وإبقاء الكسرة تتشكل بها الهمزة، هكذا:

قاول = ق ـَ ـُ | ـِ ل

قائِل = ق ـَ | ء ـِ ل

يلاحظ في هذا الوصف، أن المزدوج مثله التتابع (ـَ و)، وفي هذه الصورة ينتهي المقطع الأول بمصوّتين متتابعين (الفتحة والضمة = ق ـَُ)، ويبدأ المقطع الثاني بمصوّت هوَ الكسرة (= ـِ ل).

ولا وجه للاعتراض، في المقطع الأول، بأن هذين الصوتين يمثلان وحدة صوتية واحدة؛ لأن هذا لا يتفق معَ منهج الدكتور شاهين[١٦].

إن هذا يضعنا أمام صورة مقطعية، لا يمكن أن يتحقق بها نطق لكلمة عربية: توالي مصوّتين وبدء مقطع بمصوّت، غير أن ممارسة النطق بهذه الكلمة على وفق أصلها المقرّر ممكنة، على الرغم من قول القدماء بأن الإبدال في هذه الكلمة واجب؛ يعزز هذا أن تحققاً عريضاً حصل لكلمات تكاد تكون على وزن هذه الكلمة، ولم يصبها تغيير مثل:

مذاود، مطاوح، مقاول، مقاوم...

وواضح أن هذه الصورة لا تخلو من التعسّف الذي امتدّ عن ربط الواو بالألف، وفصل الكسرة عن الواو، وليس من تفسير لهذا سوى محاولة إيجاد تمثيل لتتابع الحركات. والغريب أن ينتزع العنصر الأول من المزدوج (و ـِ) قسراً، ليلحق بالألف في المقطع السابق، لتكوين المزدوج الهابط (ـً و) –ولا أدري كيف تم ذلك؟ وكلّ ما يمكن تصوره، بالنظر إلى صورة الكلمة المقطعية، أن الانزلاق لم يكن بين الفتحة الطويلة والضمة، وإنما كان بين الضمة والكسرة في المقطع التالي، ومن ثم يكون التتابع (و ـِ) هوَ المزدوج ليس غير.

قد يعترض، ههنا، بأن نصف المصوّت في هذه البنية، نشأ عن ثلاثية الحركة، غير أن هذا مردود بالمفهوم الذي وضع لصوت العلة المثلث Triphthong، الذي يعني: ((توالي ثلاثة أصوات علة في مقطع واحد، ولابد أن يكون واحد منها أكثر طولاً ووضوحاً ويتحمل النبر. أمّا الآخران فيكون كل منهما نصف علة أو نصف صامت))[١٧].

٢-قال: ((وقد وجدنا أن القدماء والمحدثين اتفقوا على أن الواو المكسورة والواو المضمومة في أول الكلمة تقلب همزة [نحو: وُجوه، وِعاء] (...) ونرد، نحن، سبب هذا الهمز إلى الاتجاه العام الذي ذكرناه، وهو كراهة أن تبدأ الكلمة بحركة))[١٨].

ويعني هذا أن نحو (وُجوه) بدأت بحركة، فتكون لصورة، في التحليل هكذا:

وجوه = ـُ | جـ ـُ ه

فحدث أن سقطت الضمة الأولى التي تمثلت بها كراهة البدء بحركة، وحلت محلها الهمزة متشكلة بالضمة الثانية، هكذا:

أجوه = ء ـُ | جـ ـُ ه

ان ما يستدعي النظر، ههنا، أن الدكتور شاهين ينصّ من جهة على ((أنّه لا يبدأ بحركة، وهوَ طبع في اللسان العربي لم يتعوّد خلافه))[١٩]، ويمضي، من جهة أخرى، قدماً في تطبيق هذا على أمثلة نطقت بها، على وجود الكراهة، شريحة من العرب واسعة، أعني أمثلة الهمز القياسي التي أجاز النحويون النطق بصورتيها. ولا يخفى أن هذا يؤدي إلى تصور أن هذه الكراهة ذات مستويين: أحدهما يمتنع فيه البدء بحركة مطلقاً، والآخر يجوز فيه هذا البدء على كره. وفي هذا من الاضطراب ما فيه.

لقد أدى النظر إلى (نصف الصامت) على أنه حركة إلى الغاء لوظيفته المقطعية، وافتراض لصورة مقطعية باهتة وغير مستساغة، سببها هذا التتابع في الأصوات الانطلاقية التي نسب (نصف الصامت) إليها. وهذا خلاف الواقع، إذ يدل التحليل الصوتي على أن هذه الصورة متماسكة بفضل (نصف الصامت)هذا، الذي شكل قاعدة مكنت من التخلص من الوهن الذي قد يخلقه توالي عدد من الحركات، فقد سلكت الواو في نحو (وجوه) سلوك أي صامت آخر في موقعها، وهو سلوك أبعدها كثيراً عن صفتها الحركية إبعاداً دعا (ماروزو) في معجمه أن يصف المزدوج الصاعد الذي تتصدّره بالضعف والمزيف[٢٠].

إن الكتابة المقطعية تشير إلى هذا الدور بوضوح:

وجوه = و ـُ | جـ ـُ ه

ان انتفاء هذه الكراهات (في الأقل، في ما يبدو من نطقنا) في عدد من التتابعات، واضطراب النحويين في تحديد طبيعتها، فضلاً عن عدم ارتباطها بطريقة في النطق أقل أو أكثر انتشاراً على حد تعبير الدكتور هنري فليش[٢١] يزين القول بنسبة كراهة هذه التتابعات إلى النحويين أنفسهم، فهي نتاج صناعتهم، إذ كانت جزءاً من رد فعل واسع اراد به النحويون أن يحيطوا بهذه المادة اللغوية حتى يتسنى لهم الانتقال من الشفاهي إلى المدوّن، أو من المعرفة إلى الصناعة، أو من العلم غير المضبوط إلى العلم المضبوط. لقد وجد النحويون أنفسهم حين كانوا يلجؤون إلى جمع المادة اللغوية من كل سبيل، أمام أمشاج تمثل مستويات من الأداء اللغوي متباينة، ولاسيما ما يتصل منها بالمستوى الصوتي، فنظروا إلى هذه الامشاج على أنها لغة واحدة محددة الخصائص، ومتحدة المستوى.

إن هذه النظرة التي عدت من المحدثين مغمزاً على الفكر النحوي، إذ أرجعوا إليها الاضطراب في عدد من الأحكام، أو جزيئة الأحكام وعدم اطرادها، أو ذلك التعسف في وصف ظاهرة معينة- اتاحت لهؤلاء النحويين، وهم يضعون القواعد، أن يتأملوا عدداً من الظواهر اللهجية التي يغري تتابعها أو تشابهها بخلق نوع من الارتباط الذهني الذي قد لا يستند إلى حقيقة موضوعية، أو ركيزة علمية حاشا هذا التتابع، ومن ثم أطلقوا عليه كراهة؛ من قبل أن الأمثلة المتشابهة التي تولد فكرة الترابط أو العلاقة الذهنية، فيما يرى (ديفدّهيوم)، ليس لها تأثير فيما بينها، ولا يمكن أن تحدث كيفية جديدة يمكن أن تكون أصلاً لفكرة هذه العلاقة أو الترابط، الا أن ملاحظة هذا التشابه تولد انطباعاً جديداً في الذهن، يكون الممثل الحقيقي لفكرة الرابطة التي توصف بالضرورة أحياناً[٢٢].

وقد يكون للمنهج الإسلامي في تصوّره للعلة أثرٌ في تعميم هذه الكراهة، وجعلها متلئبة في تتابعات يصعب نسبتها اليها، ولاسيما أن هذا المنهج ينظر إلى العلة على أنها تتابع بين الظواهر ليس حتميّاً أو ضروريَّاً، بل مردّه إلى نوع من العادة لا لزوم فيه ولا حتميّة[٢٣].

ان القول بالكراهة يضمر أمرين: أحدهما القول بأصل مقدّر يتقمّص الكراهة، ولاسيما في البنيات التي يكون التحوّل فيها واجباً، والآخر طرد الكراهة، لتشمل بنيات، التحوّل فيها جائز، وما يمتد عن هذا من حصر لما خرج عن هذا الطرد، والتماس لعلل تسوّغ هذا الخروج. والأمران يساوقان مفهومين من مفاهيم أكثر المدارس اللغوية شهرة في أيامنا هذه، أعني المدرسة التوليدية، فالأصل المقدر لا يختلف عن مفهوم (البنية التحتية) في هذه المدرسة، والاطراد يشبه ما عرف في هذه المدرسة بالعمومية generality- وهما مفهومان لا مندوحة عنهما في وضع علم لغوي.

(٣-٢)

تظهر الصور التي تنتمي إلى العلة الصورية، أن النحويين كانوا مدركين أن التغيير الذي يعرض للواو والياء اللينتين في التتابعات التي يردان فيها، لم يكن بمعزل عن السياق الذي يقعان فيه، ولاسيما ما يحيط بهما من حركات قصيرة أو طويلة، بل يمكن القول: إن ما قدّموه من وصف، لم يضف إليه المتأخرون شيئاً كثيراً، وإنه يؤدي في نهاية المطاف إلى المزدوج بمفهومه العام، وبنوعية: الهابط والصاعد، فلا عزو أن نجد الصور الآتية[٢٤]:

الواو المضمومة (وُ)، الواو المكسورة (وِ)، الواو المفتوحة (وَ)، الواو المكسور ما قبلها (ـِ و)، الياء المضموم ما قبلها (ـُ ي)، الواو الواقعة بين ياء وكسرة (ي ـِ و)...

نعم، قد نجد وصفاً لا يقبل في أيامنا هذه، ولاسيما ما يتصل منه بالواو والياء الاحتكاكيين اللذين ينتهيان بالواو والياء المديتين، كما في نحو: مقوول، ومبيوع أو اللذين يسبقان بهما، كما في نحو: مرموي ومسلموي، وذلك حين يصفون في هذه الصور: أنه اجتمع فيها واوان، أو ياء وواو، أو واو وياء، غير أن الذي لا يمكن انكاره أن هذه الصور هي مظنة التغيير أو العلة فيه، وأن ما ذهبوا إليه كان بفعل محدّدات أو موجّهات كان لها أثرها في التفسير، أو وصف آليات التحوّل في هذه التتابعات.

ان هذه المحّدات أو الموجهات، يمكن أن تظهر في الآتي:

١-طرد القاعدة، يلاحظ هذا في الصور التي قلبت[٢٥]فيها الواو والياء ألفاً، ولم ينفتح ما قبلها، وذلك في:

(أ)ما ينفتح الواو والياء فيه بعد حرف كان مفتوحاً في الماضي الثلاثي: وذلك في:

يَخْوَفُ ← يخاف

يَهْيَب ← يهاب

-المضارع المبني للمفعول، نحو:

يُخْوَفُ ← يُخاف

يُهيَبُ ← يُهاب

يُقْوَلُ ← يُقال

يُبْيَعُ ← يُباع

-الماضي مما بني من ذي الزيادة (أفعَل) و(استفعل):

أقوَمَ ← أقامَ

أبْيَنَ ← أبانَ

-المضارع مما بني من ذي الزيادة للمفعول (يُفْعَلُ) و(يُسْتَفْعَل)، نحو:

يُقْوَمُ ← يُقام

يُسْتَبْيَن ← يُسْتبان

ب)الواو والياء المكسورتان بعد ألف زائدة، وذلك في:

-اسم الفاعل من الأجوف الواوي أو اليائي:

قاول ← قاال ← قائِل

بايع ← باع ← بائِعَ

-في الجمع على وزان (مساجد)، اذا اكتنف الألف واوان، أو ياءان أو واو وياء، نحو:

أواول ← أواال ← أوائل

بيايع ← بياع ← بيائِع

-في الجمع على وزان (مساجد)، اذا وقعت الواو والياء مدتين زائدتين في المفرد، بعد الألف:

عجاوز ← عجااز ← عجائز

صحايف ← صحااف ← صحائِف

بوايَع ← بواع ← بوائع

-الواو والياء لامين، بعد ألف زائدة، نحو:

كساو ← كسا ← كساء

بناي ← بنا ← بناء

خضع التحوّل في هذه الصور لقاعدة تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلها، وذلك إمّا بالحمل على ما ضيها الثلاثي الذي تحققت فيه هذه القاعدة كما في الصور في (١)، أو بعد الألف حاجزاً غير حصين، فهو بحكم المعدوم.

قد يعذر النحويون إذ لجأوا، في سبيل طرد القاعدة، إلى احضار الأصل، أو النظر إلى الألف حاجزاً غير حصين، وهم يضعون تفسيراً للتحول في نحو الأمثلة التي ذكرت، بل قد يحمد لهم هذا الصنيع؛ إذ عبّر عن وعي بشرائط الانتقال من المعرفة إلى الصناعة، أو من العلم غير المضبوط إلى العلم المضبوط الذي يعدّ الاقتصاد معلماً من معالمه. بيد أن الذي اجترحوه من وصف لهذا التحول، ولاسيما ذلك الوصف الذي عني ببيان القلب إلى الهمزة في التتابعين (وِ)، (يِ) الواقعين بعد الألف، أظهر تعسفاً لا يمكن إخفاؤه، فلا جرم أن نجد من النحويين من أراد أن يتخفف من هذا التعسف، فاختصر في الوصف، وقرّر أن الواو والياء في نحو: (قائل، بائع، أوائل، يبايع، كساء، بناء) –قلبت همزة.

غير أن الرضي عدّ ((قول النحويين في هذا الباب: تقلب الواو والياء همزة، ليس بمحمول على الحقيقة؛ وذلك لأنه قلبت العين ألفاً، ثم قلبت الألف همزة، فكأنه قلبت الواو والياء همزة))[٢٦].

لقد قدم الرضي الوصف الآتي للتحول في هذه الأمثلة، قال: ((...الهمزة في نحو رداء وكساء وقائل وبائع وأوائل وبوائع وعجائز وكبائر، أصلها الألف المنقلبة عن الواو والياء، فلما احتيج إلى تحريك الألف، وامتنع قلبها إلى الواو والياء؛ لأنه انما فرّ منهما، قلبت إلى حرف يكون أنسب بها بعد الواو والياء، وهو الهمزة؛ لأنهما حلقيتان))[٢٧].

إن ما ورد في هذا الوصف يؤدي إلى شيئين، كلاهما لا يتسق مع ما وقر في المدونة النحوية: الأول، هو الجمع بين ألفين، ومشهورة الحادثة التي رواها ابن جني، فقد أدّعى رجل لأبي اسحاق الزجاج: ((أنه يجمع في كلامه بين ألفين، وطوّل الرجل الصوت بالألف، فقال لهُ أبو اسحاق: لو مددتها إلى العصر لما كانت الاّ الفاً واحدة))[٢٨].

ومن ثم يكون مستغرباً تعليل الرضي لعدم حذف الألف الأولى في أمثلة هذا الباب بقوله: ((وانما لم تحذف الألف الأولى للساكنين، كما هوَ الواجب في مثله، لكون ألف نحو (قائل) علامة الفاعل، وألف نحو أوائل وعجائز علامة الجمع، ولو حذفت في نحو رداء، لالتبس بالمقصور))[٢٩].

والآخر، تحريك الألف، فقد اتفقوا على أن الألف لا تحرك، ولكنهم، أيضاً، يقررون أن تحرّيكها يؤدي إلى قلبها إلى همزة. ان هذا يمتدّ عن ذلك الخلط التاريخي بين الألف والهمزة، وعن عدّ هذا الصوت معَ الواو والياء المدتين، أصواتاً ساكنة. يخالف هذا ما نجده مبثوثاً في المدونة النحوية، فقد قال سيبويه: ((فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو))[٣٠]، وقال ابن جني: ((فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو. وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة))[٣١].

٢-النظر إلى أصوات المد واللين (الألف والواو والياء) على أنها أصوات ساكنة، بل لم يميزوا بين (الواو والياء) المديتين والواو والياء الاحتكاكيين في ممارستهم فعل التفسير، أو وصف التحولات التي حدثت في بنية معينة، يلاحظ هذا في وصفهم للتحولات التي حدثت في: ووري، ومقوول، ومبيوع، وتخشاين[٣٢]. ففي الأولين اجتمع واوان، وفي الثالث اجتمع ياء وواو، وفي الأخير اجتمع الألف والياء وكلاهما ساكنان فحذف الألف. ولقد مرّ قبل قليل أن هذا يخالف ما قرّ عندهم من أن الحركات أبعاض الحروف، فهذا تعبير واضح عن ادراكهم للفارق الكمي بين أصوات المد والحركات، وأن هذه الأصوات هي الحركات في ضعف وأضعاف زمانها على حدّ تعبير ابن سينا[٣٣]. وهي ملاحظة أثبتها الدرس اللغوي الحديث، فأصوات المد هي حركات ولا يفرقها عن الضمة والكسرة والفتحة الاّ الطول؛ ومن ثم يمكن ان نطلق على الأخيرة، تمييزاً، الحركات القصيرة، وعلى أصوات المد الحركات الطويلة.

بيد أنهم لم يستثمروا ما توصلوا إليه من تصوّر سليم لهذه العلاقة في الوصف أو التفسير، فكان ذلك الشرخْ الذي أحدثه التباين بين ما سطروه عن هذه الأصوات، وما اتبعوه في تطبيقاتهم. والظاهر أن للعروض أثراً في ذلك، فاذا كان الوزن الشعري يعني ((تردد ظاهرة صوتية على مسافات معينة))[٣٤]، فان هذا الوزن يتقوّم بالحركات لا بالصوامت التي تسبقها؛ والدليل على هذا أن الحركة تتمتع بقيمة ثابتة لزمن النطق بها؛ ومن ثم يكون التغيير في زمن هذا النطق سبباً في انكسار الوزن. أما الصوامت فليس لها زمن محدد، بل يمكن أن يطال عدد منها، ولاسيما الرخوة إلى أي مدىً يريده المنشد من دون أن يحدث خللاً وزنياً. ولله در الفارابي عندما قال: ((وأما المصوّتات القصيرة فانها لا تمتدّ معَ النغم ما دامت على قصرها، فاذا ساوقت النغمة امتدت، حتى لا يفرق بينها وبين الطويلة))[٣٥].

قد يفسرّ ما مرّ وضعهم لأصوات المدّ مع السواكن؛ إذ وجدوها كالسواكن، يمكن مدّها للحصول على النغم الذي يريده المنشد من دون أن يؤدي ذلك إلى كسر الوزن، فكأن نظرّتهم إلى هذه الأصوات، نشأت بتأثير هذه الفكرة العروضية.

٣-النظر إلى الحركة على أنه عرض للصامت أو ذيل لهُ، ولقد كان هذا جزءاً من موروث ساميّ احتفى بالصامت، إذ يرتبط المعنى الرئيس به، ويتكون منه وحده الجذر، فضلاً عن ثباته الذي لا يكاد يتبدّل. أما الحركات فهي عرضة للتغيير والحذف، ولا تعدوا أن تكون أعراضاً لهذا المعنى الرئيس الذي تضمنته الأصول، يظهر بها ما أصاب هذا المعنى من تحوير، أو ما اعتراه من تبديل.

إن خير دالّ على هذه الرؤية الكتابات السامية الغربية التي انحدر منها الخط العربي، فهي ((لاتمثل الاّ الأصوات الصامتة))[٣٦]. ولئن رمز السريان واليهود إلى الحركات برموز توضع فوق

الحروف وتحتها[٣٧]، لقد اكتفت النقوش النبطية والكتابات العربية التي ترجع إلى الحقبة السابقة بالاشارة إلى أصوات المد ليس غير. وقد جاء الرسم العثماني امتداداً لهذه النقوش، فلم يشر إلى الحركات بأية علامة[٣٨].

واذا كان هذا الاحتفاء لهُ ما يسوّغه في ثنائية الجوهر والعرض، وفي (الانطولوجيا)، فان النحويين لم يكتفوا بهذا، بل ذهبوا بعيداً حين أحالوا الحركة إلى وسيلة تعينهم على التخلص من صورة لا مندوحة عن تغييرها، أو على خلق صورة بديل عن صورة أخرى مقبولة لا يبدو معها التحوّل حتميّاً، أو على الحاق صورة بقاعدة مقرّرة. يتضح هذا في ما اصطلح عليه بالنقل، ففي (بَيْيِع) تنقل الكسرة إلى الباء التي قبلها للتخلص من صورة غير مقبولة، وفي (مقوول) نقلت ضمّة الواو الأولى إلى القاف للحصول على صورة لا مندوحة عن تغييرها، إذ التقى ساكنان، وفي (إقوام) نقلت حركة الواو إلى القاف، فتحقق بهذا النقل الحاق بقاعدة قلب الواو والياء إلى ألف، أعني: تحرّك الواو والياء وانفتاح ما قبلها.

إن هذا لا يساوق ما صرّح به الخليل من قديم، وهوَ أن هذه الحركات تلحق الحرف ليوصل إلى التكلم به[٣٩]. وهل يختلف هذا عمّا توصل إليه المحدثون من أن وظيفة هذه الأصوات، هي تمكين أجهزة النطق من الانتقال من ساكن إلى آخر، وأن ما تتمتع به من وضوح في الصوت، وقوّة في الاسماع تزيد من قوّة الساكن على الأسماء؟[٤٠]

وفي الحق، تصلح فكرة الخليل هذه، لأن تكون دليلاً على معالم المقابلة بين السواكن والحركات، بما ينأى بالسواكن عن مقولة الجوهر والمعنى الأساسي والثبوت، وبما ينأى بالحركات عن التبعية والعرض، وما يمتدّ عنهما من إلقاء ونقل، غير أن النحويين لم يفيدوا من هذه الفكرة في تطبيقاتهم، ولم يوظفوها في خلق نظرة جديدة للعلاقة بين الساكن والحركة.

(٤)

(٤-١)

لقد كان للموجهات الثلاثة، ولاسيما الأخيران، الأثر الرئيس في ما وضع من عنوانات لما يحدث من تحولات في مصاديق المزدوج: أعني القلب والحذف والنقل والاسكان. إن المرجعية التي استند إليها النحويون في تفسيرهم لهذه التحولات، لا تجد لها مكاناً في الدراسة الصوتية الحديثة، فضلاً عن اجراءاتهم ولئن انطلق النحويون في هذا الوصف من سكونية أصوات المد، ومن عدّ الحركات أعراضاً، أو وسائط اجرائية لخلق صور يستقيم معها تسويغ تحوّل، لقد مضى الدرس اللغوي الحديث إلى خلاف هذا، فنسب أصوات المد إلى الحركات، ونظر إلى الحركة نظرة أخرى، فلم يعدّها عرضاً أو ذيلاً للساكن، بل هي الركن الأساس الآخر الذي يتمّ به النطق، وينجم باسقاطه أو استبداله، أو إطالة زمن النطق به تغيّر في الصورة أو المدلول.

واذا كان (ادوارد ساپير)، قد استدلّ بالعروض على استناد الأدب من حيث شكله، إلى اللغة[٤١]، فان لدارس العروض العربي أن يقلب هذا الاستدلال، فيستدلّ بعلوم اللغة، لا اللغة، على استناد العروض إلى هذه العلوم في نظامه الذي تجري عليه الأوزان المختلفة من حيث تعاقب الحركات والسكنات، أو التقسيم إلى أسباب وأوتاد.

ان من أظهر ما تميّز به العروض العربي، أنه خضع لأشكال بالغة التعقيد، قوامها تعاقب الحركات والسكنات، وقد اضطر إزاء هذا التعقيد إلى ضبط هذه الأشكال بما عرف بالتفعيلات التي قسمت على الأسباب والأوتاد.

لا جرمَ، أفلحت التفعيلة في أن تكون تصويراً للنظام العروضي، بيد أنها لم تفلح في أن تكون تحليلاً، يكشف عما في هذا النظام من مراعاة النسب التي لا تقوم أوزان الشعر من دونها، ولا عزو في ذلك، فقد كانت امتداداً لصناعة لغوية، كان همها أن ترسم صورة لنظام صوتي بوساطة عدد من المقولات كمقولة القلب والحذف والنقل والاسكان، وهي مقولات خضعت إلى عدد من المحدّدات التي

أسهمت، في الغالب، في اقصائها عن أن تكون تحليلاً يكشف عما في هذا النظام من علاقات كان لها أثر في توجيه الحركة الحيوية للغة.

ومن ثم كان البحث عن بديل. والبديل هوَ المقطع هذه الوحدة التي استعملت، على اختلاف اللغات، في تحليل الأصوات اللغوية، فأظهرت قدرة على مقاربة كثير من تجليات الحركة الحيوية للغة، ولاسيما المزدوج: في تخلقه، وفي نوسه بين الحركة والساكن، وفي تحولاته التي تفرضها عليه سياقات معينة. واذاً، يكون الشروع من هذه المرجعية في الإجراء والتفسير، ولا مندوحة عن توضيح لعددٍ من المفاهيم والإجراءات التي ستشيع في أثناء مقاربة التحوّلات التي تعرض لهذا المزدوج بمصاديقه المختلفة:

-الصامت: وهوَ الصوت الذي ينطق عن طريق عضو أو أعضاء، بطريقة تعيق تيار الهواء، وينجم بهذه الاعاقة التي تكون كاملة أو جزئية، احتكاك مسموع[٤٢]. وفي العربية سبعة وعشرون صامتاً هي: الهمزة والباء والتاء والثاء والجيم والحاء، والخاء، والدال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والعين، والغين، والفاء، والقاف، والكاف، واللام (مرققة ومفخمّة)، والميم، والنون، والهاء.

ولقد جاء اختيار (الصامت) بدل الساكن الذي يشيع في كتب النحويين؛ لأن الأخير يعني، في عرفهم، نقيض المتحرّك، فالساكن هوَ الذي لم تتبعه حركة، وواضح أن هذا المفهوم لا يؤدي إلى طبيعة هذا النوع من الأصوات أو وظيفتها، فهو أسير نظرتهم إلى الحركة وعلاقتها بالحرف، تلك التي وقفنا عندها في مكان من هذا البحث.

-المصوّت: صوت مجهور، يكون الهواء، أثناء تكونه، في تيار متتابع خلل الحلق والضم، من دون اعاقة أو تضييق يسمح بحدوث احتكاك[٤٣]. ويدخل في هذا المصطلح الحركات الثلاث: الفتحة والضمة والكسرة، وأصوات المد: الألف والواو والياء، ومن ثم ستكون تسمية الحركات، هنا، المصوّتات القصيرة، وتسمية أصوات المد المصوّتات الطويلة. وقد أحلّ مصطلح المصوّت محل الحركة؛ لشموليته من جهة، فقد ضمّ الحركات وأصوات المد، ولأنه، من جهة أخرى، صادق في التعبير عن هذه الأصوات ووظيفتها، فهي تتصف بالتصويت، وتمنح التصويت لغيرها، إذ يزيد ما تتمتع به من وضوح الصوت، وقوّة الاسماع من قوّة الصامت على الاسماع[٤٤].

-المقطع[٤٥]: عرّف المقطع بتعريفات عدّة، أشهرها: مصوت قصير أو طويل، مكتنف بصوت أو اكثر من الأصوات الصامتة، إذ يمثل المصوّت فيه القمّة لما يتسم به من قوّة اسماع عالية، ويمثل الصامت القاعدة. ويمثل المقطع، عضوياً، بنبضة صدرية، أو نفخة من هواء الصدر.

وقد أحصى الباحثون خمسة أنواع من المقاطع في العربية، هي:

١-المقطع القصير المفتوح: صامت + مصوّت قصير أو طويل كما في (دَ) من ذهب، و(ذا) من ذاهب. ويكتفى من هذه التسمية، اختصاراً، بالمقطع القصير.

٢-المقطع الطويل المغلق: صامت + مصوّت قصير + صامت. ومثاله (بُنْ) من (ذاهبٌ). ويكتفى من هذه التسمية، اختصاراً، بالمقطع الطويل.

٣-المقطع المديد: صامت + مصوّت طويل + صامت ومثاله: باعْ.

٤-المقطع المزيد: صامت + مصوّت قصير + صامتين. ومثاله: نَهْرْ.

٥-المقطع المتمادّ: صامت + مصوّت طويل + صامتين. ومثاله: ضالّ.

لقد اشتهر في الدرس الصوتي، أن النوعين الأولين، هما الشائعان في العربية. أما الثلاثة الأخر، فلا تكون الا في الوقف، وغالباً ما يتخلص منها بتحويلها إلى المقطعين الشائعين: القصير والطويل.

-الرموز: فيما يأتي توضيح لعدد من الرموز المستعملة:

ـَ (علامة على الفتحة القصيرة).

ـً (علامة على الفتحة الطويلة [الألف]).

ـِ (علامة على الكسرة القصيرة).
ـٍ (علامة على الكسرة الطويلة [ياء المد]).
ـُ (علامة على الضمة القصيرة).
ـٌ (علامة على الضمة الطويلة [واو المد]).
|| (علامة على حدود المقطع).

(٤-٢)

لقد كان للمدوّنة النحوية عناية خاصة بمقولة القلب. وقراءة في الباب الذي عقد للاعلال في هذه المدوّنة، تكشف عن مدى هذه العناية التي امتدّت عن أمثلة القلب الكثيرة، وعن تنوّعات التحوّل فيها بين أصوات عديدة، فالواو والياء تقلبان همزة، أو تقلبان الفاً، والواو تقلب ياءً، والياء تقلب واواً...

لا بأس بأن يستعان، هنا، بتقسيم القدماء للقلب، فعلاً اجرائياً يرمي إلى مقاربة امثلته على وفق ما تؤول إليه:

-قلبُ الواو والياء إلى همزة.
-قلب الواو والياء الفاً.
-قلب الواو ياءً والياء واواً.
-قلب الواو والياء تاءً.

(٤-٢-أ)

يمكن تصنيف أمثلة قلب الواو والياء إلى همزة على النحو الآتي:

١-الهمز الواجب، ويتحقق فيما يأتي:

أ-تعاقب مزدوجين صاعدين (أول البنية ووسطها)، صورتهما: وَ + وا، نحو: وَواصل/ أواصل.

ب-تعاقب مزدوجين صاعدين (وسط البنية)، صورتهما:

-وا + وِ، نحو: أواوّل/ أوائِل.
-يا + يِ، نحو: نيايف/ نيائِف.
-يا + وِ، نحو: سياوِد/ سيائِد.
-وا + يِ، نحو: بوايع/ بوائِع.

جـ-المزدوجان الصاعدان (وِ)، (يِ) حين يردان وسط البنية بعد ألف زائدة، نحو: قاوِل/ قائل، بايع/ بائع، عجاوِز/ عجائِز، صحايِف/ صحائِف.

د-المزدوجان الهابطان (ـً و)، (ـً ي) حين يردان آخر البنية، نحو: كساو/ كساء، بناي/ بناء.

٢)الهمز الجائز، ويتحقق فيما يأتي:

أ-المزدوجان الصاعدان (وُ)، و(وُ) حين يردان أول البنية، نحو: وُجوه/ أجوه، وُوري/ أوري، وفي وسطها، نحو: أدوُر/ أدؤر، قوُول/ قؤول.

ب-المزدوجان الصاعدان (وَ، وِ) حين يردان أول البنية، نحو: وَناة/ أناة، وشاح/ إشاح. والهمز في نحو هذين، شاذ عند النحويين[٤٦].

جـ-المزدوج الصاعد (يَ) حين يرد أول البنية أو في وسطها، نحو: يَلَل/ ألل، شيَمَة/ شِئمة. والهمز في نحو هذين شاذ أيضاً[٤٧].

ثمة شيئان يمكن أن يوقف عندهما هنا، الأول أن النحويين اتفقوا، على اختلافهم، في مبدأ القلب، على أن القلب في نحو هذه الأمثلة إلى همزة: ولقد لقي هذا اعتراضاً في دراسات بعض المحدثين الذي ذهب إلى ((أنه لا علاقة صوتية مطلقاً بين الهمزة من ناحية، وبين الواو والياء من ناحية أخرى- تعين على القول بامكان حدوث تبادل بينهما طرداً وعكساً (...) ومقتضى هذا أننا نحكم بخطأ القدماء ومن وافقهم من المحدثين في كلّ ما زعموه من دعاوى هذا الإبدال))[٤٨].

أما البديل الذي يراه، فإنه يظهر في قوله: ((ولقد نستدرك على هذه التسمية، أي الإبدال، فتغيّرها إلى الهمز الجائز والهمز الشاذ، تجاوباً مع فكرتنا القائلة بأنه لا إبدال في الواقع، وانما همز حتمته في بعض اللهجات وظيفة صوتية، هي نبر مقاطع معينة في بناء الكلمة العربية))[٤٩].

وفي الحق، لا يعدم عند المتقدمين البديل الذي ذكره (= الهمز) ولاسيما سيبويه والفرّاء، قال سيبويه: ((ولم يهمزوا مقاول ومعايش، لأنهما ليسا بالاسم على الفعل فتعتلا عليه، وانما هو جمع مقالة ومعيشة))[٥٠]. وقال: ((وسألته عن واو عجوز، وألف رسالة، وياء صحيفة،ة لأي شيء همزت في الجمع))[٥١]. وقال: ((ولو كانت (تقول) اسماً، ثم أردت ان تكسر الجمع، لقلت (تقاول) فلا تهمز))[٥٢]. وقال الفرّاء: ((وهي في قراءة عبد الله (وقتت))[٥٣]، وانما همزت؛ لأن الواو اذا كانت أول الحرف وضمّت همزت))[٥٤]. وقال: ((وقد قرأ ابن عباس: ((إنْ يدعون من دونه الا أُثناً))[٥٥] جمع الوثن، فضم الواو وهُمزها))[٥٦].

إن قول القدماء بالإبدال، يمكن ان يعتذر عنه لا بالقول بوجود قرابة صوتية بين الهمزة وأحرف اللين الثلاثة، فهذه ليس لها حظ في الواقع، بل بقرابة أخرى يمكن أن توصف بأنها قرابة ذهنية أو صناعية، قرابة كان للصناعة النحوية الأثر الكبير في خلقها، وذلك حين وجد النحويون أنفسهم أمام مادّة لغوية لم يفرّقوا في سماعها بين قبيلة واخرى، ولاسيما ما يتصل منها بالجانب الصوتي، ولقد مرّ في هذا البحث أن تتابع عدد من الظواهر اللهجية أو تشابهها أغرى بخلق نوع من الارتباط الذهني الذي قد لا يستند إلى حقيقة موضوعية، أو ركيزة علمية حاشا هذا التتابع.

ومن ثمّ يمكن القول: ان القرابة بين هذه الأصوات التي ارتبطت في أذهان النحويين، هي وليدة التتابع بين هذه الظواهر، فلم تكن بها حاجة إلى الاشتراط الذي يقضي بوجود القرابة الصوتية بينهما، وليس بعيداً ان تكون القرابة الذهنية سبباً في تصور القرابة الصوتية بعد حين، لما نسبوا الألف إلى مخرج الهمزة، ووصفوا الهمزة بالجهر وفاقاً لهذه الأصوات الثلاثة: الألف والواو والياء.

الشيء الآخر يتصلّ بالتصنيف، فان الذي يلاحظ أن الهمز الواجب في أول الكلمة يتحقق، فقط، بتعاقب المزدوجين الصاعدين (وَ + وا). وواضح أن توالي مقطعين مفتوحين، القاعدة في كل منهما جزء من المزدوج أضفت وهناً بيّناً على نسيج البنية، اضطر معه إلى اسقاط الجزء الأول من المزدوج الصاعد (وَ) وهمز موضعه، هكذا:

و ـَ | و ـً

ء ـَ | و ـً

بخلاف أمثلة الهمز الجائز، إذ لا وهن يصيب نسيج البنية بوجود المزدوج المفرد، بل كان فعل النطق به أشيع، فلا جرم أن منع الهمز في صور منه: في (وِ)، (وَ)، (يَ)؛ ومن ثم كان الهمز في نحو هذه الأمثلة لا يعدو أن يكون لوظيفة، لنسمها النبر[٥٧] ساوقت طبيعة الناطقين به، وهي طبيعة، لا جرم، بدويّة[٥٨].

اما الهمز الواجب، في وسط البنية، فيلاحظ أنه تحقق في صورتين: صورة اجتمع فيها مزدوجان، وصورة توفرّت على مزدوج واحد سبقه الألف. ويبدو أن اطرّاد الهمز الواجب وعدم تخلفه، تحقق في الصورة الأولى. أما الصورة الأخرى، فيشك أن يكون الوجوب فيها مطرداً؛ يدفع إلى هذا شيئان: أحدهما، أن الصورة المقطعية لم تكن بذلك الوهن الذي تحقق في الصورة الأولى، إذ افتقرت الصورة الثانية إلى جزء من المزدوج، هكذا:

الصورة الأولى
- أواول = ء ـَ | و ـً | و ـِ ل
- نيايف = ن ـَ | ى ـً | ى ـِ ف
- سياود = س ـَ | ي ـً | و ـِ د

- قاول = ق ـً | و ـِ ل

الصورة الثانية بايع = ب ـَ |ى ـِ ع
عجاوز = ع ـَ | جـ ـَ | و ـِ ز
صحايف = ص ـَ | ح ـَ | ي ـِ ف

والشيء الآخر، أن هذه الامثلة تنطق جميعها بالمزدوج (ي)، هكذا:
قايل، بايع، عجايز، صحايف.

ان هذين يغريان باجتراح وصف آخر تتخلق فيه صورة مقطعيّة تساوق القول بوجوب الهمز في نحو أمثلة الصورة الثانية. يقوم هذا الوصف على أن الذي حدث في (قاول)، و(عجاوز)، و(بايع)، و(صحايف)، هوَ إسقاط للجزء الأول من المزدوج، هكذا:

ق ـً | ـِ ل ، = | جـ ـً | ـٍ ز
ب ـً | ـِ ع ، = | ح ـً | ـِ ف

ينجم بهذا الاسقاط تخلق مقطع متماد صورته، هكذا:
ق ـً ى ل، جـ ـً ي ز، ب ـً ي ع ، ح ـً ي ف

واضح أن هذا المقطع منتهياً بصامتين، لا يستساغ في نسيج الكلمة العربية، فكيف اذا كان أحد جزئي القاعدة الثانية، هو جزء من مزدوج؟ إن التخلص من هذا المقطع يتم بتحويله إلى المقطعين الشائعين: القصير والطويل، وذلك بالفصل بين عنصري المزدوج بالهمزة، هكذا:

ق ـً | ء ـِ ل ، ع ـَ | جـ ـً | ء ـِ ز
ب ـً | ء ـِ ع ، ص ـَ | ح ـً | ء ـِ ف

يبقى الهمز الواجب في آخر البنية، ويلاحظ أن المزدوج، ههنا، هوَ من النوع الهابط: (ـً و): كساو، و(ـً ي): بناي. إن هاتين الصورتين لا تحقق لهما في كلمة عربية؛ إذ تمّ التخلص منهما باسقاط الواو في نحو: كساو، والياء في نحو: بناي، وهمز موضعهما هكذا:

ك ـِ | س ـً و× ك ـِ | س ـً ء
ب ـِ | ن ـً ي× ب ـِ | ن ـً ء.

(٤-٢-ب)

تظهر أمثلة قلب الواو أو الياء إلى (ألف) الأصول الآتية:

١)مزدوجاً صاعداً مسبوقاً بفتحو، صورته (وَ) أو (و)، أو (وُ). يقع وسط البنية كما في: قوَل، وخَوفَ، وطوُلَ، أو في آخرها كما في: غزوَ، وبالعصَو، ويُغْزَوُ.

٢)مزدوجاً صاعداً مسبوقاً بفتحة، صورته (يَ) أو (ي). يقع وسط البنية كما في: بَيَع، وهيَبَ. أما في آخر البنية، فترد الصورة (يَ) كما في: (رَمَيَ).

٣)مزدوجاً هابطاً مسبوقاً بفتحة صورته (ـَ ي) و(ـَ و)، كما في: الرحَيْ، والعصَوْ.

لقد ذهب الرضي إلى أن ((علة قلب الواو والياء المتحركين المفتوح ما قبلهما ألفاً، ليست في غاية المتانة))[٥٩]، ومع هذا يرى أن الواو والياء ((وإن كانتا أخف من سائر الحروف الصحيحة، لكن كثرة دوران حروف العلة، وهما أثقلها، جوّزت قلبهما إلى ما هو أخفّ منهما من حروف العلة: أي الألف، ولاسيما مع تثاقلهما بالحركة، وتهيؤ سبب تخفيفهما بقلبهما ألفاً، وذلك بانفتاح ما قبلهما، لكون الفتحة مناسبة للألف))[٦٠].

ربما كان وصف الرضي لهذه العلة بأنها ليست في غاية المتانة، بتأثير الأمثلة الكثيرة التي توفرت فيها هذه العلة ولم يحدث فيها تحوّل، حتى اضطروا بسبب من ذلك إلى وضع شرائط أخرى لتستقيم هذه العلة التي يتمّ بها التغيير.

إن في قول الرضي شيئين يحسنُ أن يشار إليهما هنا، أحدهما: وصفه لأحرف العلة بكثرة الدوران الذي سمح لها بالتحوّل. وفي هذا إشارة مهمة إلى ما سمي عند المحدثين بقانون التردد النسبي

الذي ينصّ على أن ((الكلمات الكثيرة التردد في كل يوم، تتحمل تأثيرات صوتية أكثر من كلمة نادرة، وكلمة أدبية خاصة- والأدوات النحوية المتنوعة التي يكثر استخدامها في اللغة عرضة للاختصار أكثر من الكلمات الكاملة))[٦١].

والآخر نسبة التغيير إلى التثاقل بالحركة، ونسبة صورته (الألف) إلى تهيؤ السبب وهوَ الفتحة، أمّا الأول فيضمر احساساً ما بالمزدوج، إذ لا يكون هذا التثاقل في غير هذين الصوتين، فكأن الرضي ادرك هذه التتابعات من هذا النوع هي خلاصة علاقة بين حركتين. واما الثاني، فلا جرم كان الرضي دقيقاً، إذ بتهيؤ هذا السبب، حدّدت صورة التغييرعلى تباين صور المزدوج الصاعد في نحو هذه الأمثلة. نعم بقي فعل المحدّدين الموجهين لآلية التفسير، أعني النظر إلى أصوات المد والى الحركة، يتضح هذا في القول بالقلب. غير أن الذي ذهب إليه الرضي أقرب مما ذهب إليه باحث معاصر، حين نسب التحوّل في هذه البنيات إلى ثلاثية الحركة ((فكلمة مثل قَوَمَ (Qa + u + ama) اجتمعت فيها حركة ثلاثية، نشأ عن اتصال أجزائها واو، فاذا سقطت الضمّة، انتفى الانزلاق، واتصلت الفتحتان القصيرتان قبلها وبعدها لتصبح الكلمة قامَ (qaama). فكل ما حدث هوَ إسقاط عنصر الضمة في واقع الأمر، هروباً من ثلاثية الحركة إلى الحركة الطويلة))[٦٢].

إن هذه النسبة لا يمكن القبول بها؛ من قبل أن هذا ينافي المفهوم الذي وضع للحركة الثلاثية أو صوت العلة المثلث (Triphthong)، فهو في عرفهم ((توالي ثلاثة أصوات علة في مقطع واحد، ولابد أن يكون واحد منها أكثر طولاً ووضوحاً ويتحمّل النبر. أمّا الآخران فيكون كل منهما نصف علة ونصف صامت))[٦٣].

وواضح أن الحركة الأولى (الفتحة) في (قَولَ) في مقطع، والمزدوج (وَ) في مقطع آخر، ولم يتحقق مزدوجان، هكذا:

ق ـَ | و ـَ | ل ـَ

يمكن أن يجترح تفسير آخر للتحول الذي حدث في نحو هذه الأمثلة، وذلك بالافادة من مقولة كراهة العربية لتوالي عدد من المقاطع المفتوحة، وهي مقولة شاعت في المدوّنة النحوية، ولكن بتعبير آخر يمكن أن يختصر بهذا الوصف: كراهة توالي المتحركات. قال سيبويه: ((ألا ترى أن بنات الخمسة، وما كانت عدته خمسة، لا تتوالى حروفها متحركة استثقالاً للمتحركات معَ هذه العدّة ولابّد من ساكن، وقد تتوالى الأربعة متحركة في مثل (عُلبِط)، ولا يكون ذلك في غير المحذوف))[٦٤].

ولقائل أن يقول: إن هذه الأمثلة التي حدث فيها تحوّل، لا يتجاوز عدد مقاطعها المفتوحة ثلاثة، وهذا هوَ الذي يشيع في نسيج الكلمة في العربية.

بيد أنه يمكن القول: إن الشياع يكون لكلمة مقاطعها، جميعاً، توفرّت على قواعد صامتة، أو أن المقطع الذي قوامه المزدوج، يرد فيها أولاً. أما التي يرد المزدوج في وسطها أو في آخرها من دون أن يحدث عليه تحوّل، فقد احتملت لعلل فصّل فيها النحويون كثيراً[٦٥] منها تلك التي عبّر عنها الرضي بقوله: ((وتهيؤ سبب تخفيفها (...) وذلك بانفتاح ما قبلها))[٦٦].

فاذا عُرف هذا أمكن القول: إن ورود مقطع قوامه المزدوج في وسط البنية أو في آخرها، يضفي وهناً على الصورة المقطعية لهذه الكلمة، ففي نحو: (قَولَ)، و(دَعَوَ)، و(بَيَعَ)، و(رَمَيَ)، و(خَوِفَ)، و(هَيبَ)، و(طَوُلَ)- لا تخفى شبهة توالي عدد من المصوّتات: الفتحة السابقة، وحركتي المزدوج اللتين خفف الانزلاق بينهما وما أحدثه من احتكاك، من انطلاقية هذه الأصوات التي بقي لها أثر في بقاء النظام المقطعي ضعيفاً.

إن المزدوج الذي يصيبه التغيير في هذه الأمثلة له صورتان بالنظر إلى الجزء الثاني منه: فاذا كان الجزء الثاني منه فتحة، فإن آلية التغيير تقوم على اسقاط الجزء الأول من المزدوج، فتلتقي الفتحتان ليتخلق بمجموعهما الفتحة الطويلة (الألف)، هكذا:

قَولَ ← ق ـَ | و× ـَ | ل ـَ

ق ـً | ل ـَ
دَعَوَ = د ـَ | ع ـَ | و× ـَ
د ـَ | ع ـً
بَيَعَ = ب ـَ | ى× ـَ | ع ـَ
ب ـً | ع ـَ
رَمَيَ = ر ـَ | م ـَ | ي× ـَ
ر ـَ | م ـً

واذا كان الجزء الثاني منه مصوّتاً آخر، فإن الاسقاط يكون للمزدوج برمّته معَ إطالة زمن النطق بالفتحة السابقة، هكذا:

طوُلَ = ط ـَ | (و×ـُ) | ل ـَ
ط ـً | ل ـً
هَيبَ = هـ ـَ | (ى×ـِ) | ب ـَ
هـ ـً | ب ـَ

أمّا (الرحي)، و(العصو)، فقد درج النحويون على تحريك الياء والواو في هاتين البنيتين بحركة الاعراب، تحقيقاً لمقولة (تحرك هذين الصوتين وانفتاح ما قبلهما)، حتى تطرد القاعدة.

وواضح أن التحوّل حدث من قبل أن تتحرّك هذه البنية بحركة الإعراب، أو أن تدخل في تركيب يمنحها هذا الحركة، فالإعراب في نحوها هاتين البنيتين، متأخر في الوجود عن التحوّل الذي طرأ على اللام فيهما. مثلهما كمثل الذي وصفه الرضي، حين نهى عن القول بأن الأصل في (ارموا) و(ارمي) هو (ارميوا) و(ارميي)؛ ((لأن الفاعل يدخل على الفعل بعد اعلاله))[٦٧].

إن آلية التحوّل في نحو هاتين البنيتين، تقوم على إسقاط الجزء الثاني من المزدوج، وتعويضه باطالة زمن النطق بالجزء المتبقي، هكذا:

رَحَيْ = ر ـَ | ح ـَ ي×
ر ـَ | ح ـَ
عَصَوْ = ع ـَ | ص ـَ و×
ع ـَ | ص ـً

(٤-٢-جـ)

تظهر الأمثلة التي نسب إليها قلب الواو إلى ياء، وقلب الياء إلى الواو الصور الآتية من المزدوج:

(١) في قلب الواو إلى ياء:

أ-المزدوج الصاعد (وَ)، آخر الكلمة، مسبوقاً بكسرة، كما في: رَضِوَ.

ب-المزدوج الصاعد (وا)، وسط البنية، مسبوقاً بكسرة، كما في: صِوام.

جـ-المزدوج الصاعد (وا)، آخر البنية، مسبوقاً بسكون، كما في: دُنْوا.

د-المزدوج الصاعد (وا)، حين تقع الواو رابعةً، مسبوقاً بفتحة. وبشرطين: ألاّ تقلب ألفاً للالباس، والاّ يجيء بعدها حرف لازم يجعلها في حكم المتوسط[٦٨].

هـ-المزدوج الهابط (ـَ و)، حين تقع الواو رابعاً فأكثر، بالشرطين السابقين، كما في: أغزوت، واستغزوت[٦٩].

و-المزدوج الهابط (ـِ و) في أول البنية وفي آخرها، كما في: مِوْزان، الغازِوْ، مُلْيِهوْ.

ز-المزدوج الهابط (ـُ ي) جمع (فَعْل) الواوي على (أفْعُل)، نحو: أحْقُوْ جمع حَقو.

ح-المزدوج الهابط (ـُ ي) في آخر البنية، كما في: مرموي ومسلموي.

ط-تعاقب مزدوجين أولهما هابط والثاني صاعد، صورتهما تتضح في الآتي:

(-) ـَ ي + و، كما في: سَيْود.
(-) ـَ ي + وَ، كما في: دُلَيْوَة
(-) ـَ ي + وا، كما في: أيْوام
(-) ـَ ي + و ـُ، كما في: قيووم.
ي-المثلث، وله صورتان:
(-)ـَ وي، كما في: طَوْي
(-) ـَ ي و، كما في: كُسَيْو
ك-حركة رباعية، وهذه نادرة، أو قل فريدة، وذلك في نحو: (دُوَيْو) مصغرّ (دَوّ): وـَ ي و.

(٢) في قلب الياء إلى واو:

أ-المزدوج الصاعد (يَ) مسبوقاً بضمة (وذلك حين تكون الياء لاماً لـ(فَعُل)، كما في: نَهُيَ، وقَضُيَ.

ب-المزدوج الصاعد (يا) مسبوقاً بسكون (وذلك حين تكون الياء لاماً لـ(فَعْلى) اسماً)، كما في: تقْيا.

جـ-المزدوج الهابط (ـُ ي)، وذلك حين تكون الياء فاءً، كما في: مُيْقِن، مُيْسِر، وحين تكون الياء عيناً لـ(فُعْلى) اسماً، كما في: طُيْبى، وحين تكون الياء لاماً لـ(أفْعُل) جمعاً لاسم على (فَعْل) لامه ياء، نحو: أظْبُيْ.

يمكن نسبة التغيير الذي طال جلّ الصور التي مرّت إلى ما عرف بالتقريب عند المتقدمين[٧٠]. أو المماثلة عند المحدثين التي تعني ((التعديلات التكيفية للصوت بسبب مجاورته لأصوات أخرى))[٧١]، فينجم بذلك تحوّل للأصوات المتخالفة إلى متماثلة، أو استبدال الصوت بآخر تحت تأثير صوت ثالث قريب منه في الكلمة أو الجملة[٧٢].

تبقى الصور (أ، جـ، د) من (قلب الواو إلى ياء)، والصورة (ب) من (قلب الياء إلى واو)، فهذه يمكن نسبتها إلى المغايرة Disimilation ، التي تعني ((تعديل الصوت (...) بتأثير صوت مجاور، ولكنه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين))[٧٣].

لقد عرفت المغايرة في بعض مظاهرها عند المتقدمين، يتضح ذلك في كلامهم على كراهة التضعيف، أو التخلص من توالي المتماثلين[٧٤]، ولقد عبّر ابن جني عن ذلك بقوله: ((باب في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف، وذلك أنه أمر يعرض للامثال اذا ثقلت لتكريرها، فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه، ليختلف اللفظان فيخفّا على اللسان))[٧٥].

قد يعترض، هنا، على نسبة التغيير في نحو (تَقيا) إلى المغايرة، أو نسبته في نحو (أغزوتُ) إلى المماثلة، إذ لا يبدو فيهما ما يمكن نسبته إلى هذين.

والجواب عن هذا، أن النسبة، ههنا، امتدت عن أمر آخر يتصل بما تحمله الأصوات من أقيام علقتها بالثقل والخفة أشد، ففي نحو (أغزوت)، استحال المزدوج (ـَ و) إلى (ـَ ي)؛ لأن العنصر الثاني من المزدوج (ـَ ي) أخف مؤونة من الضمة في (ـَ و)، فهو، اذاً، انتقال إلى الأخف حتى يوائم الخفيف، أعني العنصر الأول من المزدوج (الفتحة)، بخلاف ما حدث في نحو (تَقيا)، حين استحال المزدوج (يا) إلى المزدوج (وا)، فكان انتقالاً إلى الأثقل. ولله درّ الرضي، إذ عبّر عن هذا وهو يصف عدم القلب في (فَعْلى) الواوي، قال: ((والواوي لا تقلب واوه ياءً لا في الاسم كالدعوى والفتوى، ولا في الصفة نحو شهوى (...) لاعتدال أول الكلمة وآخرها بالفتحة والواو، فلو قلبت ياءً لصار طرفا الكلمة خفيفين))[٧٦].

تقوم آلية التغيير عند القدماء في هذه الأمثلة، كما مرّ، على القلب، بيد أن النظر فيها، في ضوء المرجعيات التي ذكرت، يوصل إلى أن عدداً منها لا يتحقق فيها هذا الفعل، وذلك في الصورتين الآتيتين:

-المزدوج الهابط (ـِ و)، في نحو: مِوْزان، والغازِوْ.

-المزدوج الهابط (ـُ ي)، في نحو: مُيْقِن، وطُيْبى، وأظبُيْ.

في الصورة الأولى، لم يحدث قلب، بل اسقاط للعنصر الثاني من المزدوج (و)، وتعويض ذلك بزيادة زمن النطق بالعنصر الأول الذي نجم به تخلق للكسرة الطويلة (ياء المد)، هكذا:

مِوْزان = م ـِ و× | ز ـً ن

م ـٍ | ز ـً ن

غازوْ = غ ـً | ز ـِ و×

غ ـً | ز ـٍ

ويصدق هذا على الصورة الثانية، ففي (مُيْقِن) و(طُيْبى) أسقط العنصر الثاني من المزدوج، وأطيل زمن النطق بالضمة، فكانت الضمة الطويلة، هكذا:

مُيْقِن = م ـُ ي | ق ـِ ن

م ـُ اق ـِ ن

طُيْبى = ط ـُ ي× | ب ـً

ط ـُ | ب ـً

أمّا (أظْبُيْ)، فقد ذهب النحويون إلى أن الضمّة فليت كسرة لمجانسة الياء[٧٧]. والواقع أن إسقاط الجزء الأول من المزدوج، وتعويضه باطالة زمن النطق بالكسرة- هو الذي يحقق هذا، هكذا:

أظْبُيْ = ء ـَ ظ | ب ـُ× ي

ء ـَ ظ | ب ـِ

ء ـَ ظ | ب ـٍ

لا مشاحة أن قلباً في البقيّة من الأمثلة قد حدث، مع تعديل طفيف هوَ أن القلب كان للضمة أو الكسرة لا للواو أو الياء، من قبل ان هذين لا يكونان الاّ بانزلاق بين مصوّتين، فالقول بقلب أحدهما وإحلال الآخر محله، يعني إسقاطاً للمزدوج برمّته، وإحلال لآخر محله، وهذا ما لم يحصل.

إن ما مرّ يمكن توضيحه بالآتي:

يعرض للمزدوج (وَ) المسبوق بالكسرة في نحو: رَضِوَ قلب للجزء الأول منه، وهوَ الضمة، إلى كسرة، فيحدث الانزلاق بين هذه الكسرة والجزء الثاني من المزدوج الفتحة، لتكوين الياء، هكذا:

رَضِوَ = ر ـَ | ض ـِ | و ـَ

ض ـِ | ـِ ـَ

ض ـِ | ى ـَ

ويحدث مثل هذا للمزدوج (وا)، حين يكون مسبوقاً بكسرة أيضاً، إذ تقلب الضمة من هذا المزدوج إلى كسرة، فيحدث الانزلاق بينها وبين الفتحة الطويلة (الألف)، لتكوين الياء، هكذا:

صِوام = ص ـِ | و ـً م

ـٍ ـً م

ي ـً م

لقد ذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أن الذي يحدث في نحو هذين المثالين، ((هو هروب من ثلاثية الحركة إلى ثنائيتها، أي: عدول عن تتابع الكسرة والفتحة (....). وعلى ذلك نرى أن عنصر الضمّة قد أسقط في هذه الأمثلة، فاتصلت الكسرة بالفتحة مباشرة، فكانت الياء نتيجة الانتقال بينهما دون أن تكون بدلاً من الواو كما قيل))[٧٨].

وفي هذا نظر من جهتين: من جهة النسبة إلى ثلاثية الحركة، ولقد مرّ في مكان من هذا البحث تعريف للمثلث الحركي لا يصحّ معه نسبة مثل هذه الصورة إليه[٧٩]. ومن جهة الآلية التي وضعت، إذ أدّت إلى صورتين غريبتين، لا يمكن أن تعبّرا عن البنية، يوضح هذا الكتابة المقطعية الآتية:

رَضِوَ = ر ـَ | ض ـِ | و× ـَ
ض ـِ ـ
رَضِيْ = (....) ض ـِ ي
صِوام = ص ـِ | و× ـً م
ـِ ـً م
صِيام = (....) ي ـً م

أما المزدوج (ـُ ي) في نحو (مرموي) و(مسلموي)، فانه يمكن رسم التحوّل فيه، هكذا:

(١) تقلب قمة المقطع (م ـُ ي) إلى كسرة طويلة، للمجانسة، هكذا: م ـُ ي←م ـِ ي.

(٢) يعد المقطع (م ـِ ي) مقطعاً غير مألوف في العربية فهو من النوع المديد الذي يغلب التخلّص منه فيها، فاذا أضفنا أن القمّة فيه معَ القاعدة الثانية تؤلف مزدوجاً هابطاً لا تحقق له في العربية، بان أن التخلص منه لا مندوحة عنه، وذلك بتحويله إلى المقطع الطويل، هكذا:

م ـِ ي ← م ـِ ي

(٣) يعوّض الجزء المفقود من الكسرة الطويلة بنبر الجزء الثاني من المزدوج (الياء)، هكذا:

م ـِ ي ← م ـِ يّ

بقيت الصور التي قوامها مزدوجان أو مثلث، ولا جرم كان القلب فيها لأجل الإدغام، إذ لا يفصل بين الصوتين المتقاربين تقارباً شديداً فاصل. قال سيبويه في نحو هذا: ((واذا قلت وأنت تأمر: اخشي ياسراً، واخشو واقداً (...)، فهذا لا تصل فيه الا إلى الإدغام))[٨٠].

عود إلى الصور التي توفرت على مزدوجين، إذ أصاب التغيير المزدوج الصاعد الثاني، وذلك بقلب الجزء الأول منه، هكذا:

-في نحو: سَيْود، تقلب الضمة إلى الياء:

سَيْود = س ـَ ي | و ـِ د
س ـَ ي | ى ـِ د

ويمكن في نحو هذه البنية أن يجترح وصف آخر لا يقوم على القلب، بل على اسقاط الجزء الأول من المزدوج (و ـِ)، هكذا:

سيود = س ـَ ي | و× ـِ د
س ـَ ي | ـِ د

لقد ترتب على هذا الاسقاط صورة غير مقبولة في نظام المقطع العربي (ـِ د)، إذ بدأ المقطع، هنا، بحركة. إن تعديل هذا يكون بنبر القاعدة الثانية من المقطع الأول، نظراً لما يوفرّه هذا النبر، في وسطه من حدود مقطعيّة، هكذا:

س ـَ ي ا ي ـِ د

-أما في نحو: دُلْيوَة، وأيْوام، وقيْووم –فآلية التحول فيه أكثر وضوحاً، فالذي يحدث في الجميع هوَ قلب للعنصر الأول من المزدوج الصاعد إلى الكسرة التي باجتماعها مع الحركة الأخرى تتخلق الياء. وهنا لا مندوحة عن الإدغام، إذ اجتمع متماثلان لا يفصل بينهما فاصل، وبهذا الإدغام الذي يقوم على وقوف مطوّل متبوع بمصوّت، يُحافظ على الصورة المقطعية، بفضل ما يوفره هذا الوقوف، في وسطه، من حدود مقطعية:

دُلْيوَة = د ـُ | ل ـَ ي | و ـَ | ″
ل ـَ ي | ـِ ـَ | ″
ل ـَ ي | ى ـَ | ″
أيْوام = ء ـَ ي | و ـً م

ء ـَ ي | ـِـً م
ء ـَ ي | ى ـً م
قَيْووم = ق ـَ ي | و ـُـُ م
ق ـَ ي | ـِـُـُ م
ق ـَ ي | ى ـُـُ م

بقيت صورتا المثلث (ـَ وي) و(ـَ يو) كما في طَوْي وكُسَيْو، وصورة المربع (و ـَ يو) كما في (دُوَيْو) مصغر (دوّ). تختلف، ههنا، آلية التحوّل، فلم يعد الأمر قلباً للواو في هذه الأمثلة إلى الكسرة؛ لأن القلب، معَ الأول، يفرض تعويضاً يبقي البنية على وفق زنتها. وليس ثمة ما يدعو إلى جمع بين قلب وتعويض مع وجود آلية أخرى يمكن أن ينسب إليها هذا التحوّل، ففي القلب يحصل الآتي: -قلب الواو إلى كسرة:

طوي = ط ـَ وي ← ط ـَ ـِـ ← ط ـَ ي

-نبر الجزء الثاني من المزدوج الهابط (الياء) تعويضاً: طيّ = ط ـَ ىّ

أما الآلية الأخرى، فانها تقوم على اسقاط الجزء الثاني من المثلث، وتعويضه بنبر الياء:

ط ـَ و×ى ← ط ـَ ي ← ط ـَ يّ

ولأن القلب مع الآخرين يؤدي إلى صورة لا تعبّر عما آلت إليه البنية، إذ تنتهي بمزدوج صاعد صورته (ي ـِ)، هكذا:

كُسَيْو = ك ـُ | س ـَ ي و ← " | س ـَ | ي ـِ
دُوَيو = د ـُ | و ـَ ي و ← " | و ـَ ي| ي ـِ

من ثم كان اللجوء إلى الآلية الأخرى، وذلك باسقاط الجزء الأخير من كلّ، فنبر الياء، هكذا:

ك ـُ | س ـَ ي و× ← س ـَ ي ← س ـَ يّ
د ـُ | و ـَ ى و× ← و ـَ ي ← و ـَ يّ

(٤-٣)

يمتدّ الحذف في المدونة النحوية: في قسمها الصرفيّ، على جبهة واسعة، ليشمل الحركة وحرف العلة والحرف الصحيح، والأخير لن يكون مظنة اهتمام، ههنا، من قبل أن الأمر معقود على المزدوج الذي لا يكون الا بانزلاق بين مصوّتين.

(٤-٣-أ)

يظهر حذف الحركة في المدوّنة النحوية بالصور الآتية:

-المزدوج (وُ) في باب (يغزُوُ). وهذا مختصّ بالفعل، لا يكون في الاسم[٨١].

-المزدوج (يُ) و(ي) في نحو: (يرمِيُ)، و(الغازيُ)، و(بالغازي) مجروراً.

-المزدوج (و ـَ) حين يكون الجزء الأول منه لاماً لفعل ماضٍ على (فُعُلَ)، مسنداً إلى ضمير رفع متحرك كما في: سرُوَتُ، وسَرُوَنا، وتسرُوَنَ.

-المزدوج (يَ) حين يكون الجزء الأول منه لاماً لفعل ماضٍ على (فَعِلَ) مسند إلى ضمير رفع متحرك، كما في: رَضِيَتُ، رضِيَنا، رَضِيَن.

-المزدوج (ي) مسبوقاً بضمّة في المجهول من الأجوف اليائي المجرد، نحو: بُيعَ.

لقد عبّر النحويون عن إسقاط الحركة أو حذفها في الصورتين الأوليين بالاسكان. ويبدو أن لهذا صلة بنوع الحركة في نحو هذه الأمثلة، فهي حركة اعرابية في جميعها.

ان وصف النحويين لعلة التحول في نحو هذه الأمثلة وآليته، ليس ثمّ ما يضاف إليه، وهاهو الرضي يلخص ذلك بقوله: ((انما سكن الواو في نحو (يغزو)، وهذا مختصّ بالفعل (...)؛ لاستثقال الواو المضمومة بعد الضمّة، إذ يجتمع الثقلاء في آخر الفعل مع ثقله، فخفف الأخير وهوَ الضمّة؛ لأن الحركة بعد الحرف، وكذا تسكن الياء المضمومة بعد الكسرة، وهذا أقل ثقلاً من الأول، ويكون في الاسم والفعل،

نحو: هوَ يرميُ، وجاء الرامِيُ (...) وكذا تسكن الياء المكسورة بعد الكسرة، لاجتماع الأمثال كما في الواو المضمومة بعد الضمّة، والأول أثقل، وهذا يكون في الاسم نحو: بالرامِي، وفي الفعل كارمي، وأصله: ارميي))[٨٢].

أما الصورتان الأخريان، فيمكن نسبة التحوّل فيهما إلى كراهة العربية لتوالي عدد من المقاطع المفتوحة تزيد على ثلاثة. ويمكن، أيضاً، المضيّ مع ما قرّره النحويون، هنا، وذلك بلحاظ تكون المزدوج؛ ففي نحو هذه الأمثلة يتخلف عن حذف الحركة، وهي الجزء الثاني من المزدوج، حركة تكون هي الضمّة في الأمثلة على (فعُل)، والكسرة في الأمثلة على (فعِلَ)، وهاتان تكونان مع حركة عين الفعل مصوتا طويلاً هوَ الضمة الطويلة في نحو (سَرُوَ)، والكسرة الطويلة في نحو (رَضِيَ)، هكذا:

سَرُوَتُ = س ـَ | ر ـُ | و ـَ× | ت ـُ
" | ر ـُ | ـُ ات ـُ
سَرُوتُ = " | ر ـُ ات ـُ
رَضِيَتُ = ر ـَ | ض ـِ | ى ـَ× | ت ـُ
" | ض ـِ | ـِ | ت ـُ
رَضِيتُ = " | ض ـِ | ت ـُ
رَضيَنا = (كذلك).
رَضِيَنَ = (كذلك).

وغريب ما ذهب إليه الدكتور عبد الصبور شاهين حين ينسب السقوط إلى لام الفعل في نحو هذه الأمثلة ((مع تعويض موقعي بتطويل الحركة الأولى المتبقية من المزدوج))[٨٣].

والواقع لم تكن ثمة بهذا التحوّل حاجة إلى التعويض، ولقد وقع الدكتور شاهين فيما وقع فيها، حين عدّ المزدوج في نحو هذه نتيجة انزلاق الضمّة والفتحة في نحو (سَرُوَ)[٨٤]. إن الكتابة المقطعية الآتية توضح أن المزدوج، ههنا، لا يمكن أن يتخلق بالحركتين اللتين ذكرهما الدكتور شاهين؛ لانهما ينتميان إلى مقطعين مختلفين، والمزدوج، بالتعريف، لا يكون الا في مقطع واحد:

سَرُوَ = س ـَ | ر ـُ | و ـَ
رَضِي = ر ـَ| ض ـِ| ي ـَ

فالمزدوج (وَ) تخلق بانزلاق بين ضمّة أخرى غير الضمّة في المقطع الثاني، وبين حركة بناء الفعل (الفتحة)، وكذلك المزدوج (يَ)، فقد تخلق بانزلاق بين كسرة غير الكسرة في المقطع الثاني، وبين حركة البناء نفسها (الفتحة).

ان ممارسة النطق بهذين المزدوجين بمعزل عن المقطع السابق لهما، توضح ما مرّ.

(٤-٣-ب)

يمكن جعل حذف الحرف على وفق التقسيم الآتي:

-ما كان الحذف فيه بمعزل عن الاسناد، أو نقل الحركة. يتحقق هذا في المثال الواوي، عند صوغ المضارع منه على (يَفعِل)، كما في (يَوْعِد)، فالمتحقق، هنا، صورة لمثلث حركي هوَ (ي ـَ و) في أول البنية.

-ما كان الحذف فيه بسبب الاسناد، ويظهر هذا في الصور الآتية:

١-المثلث (ى ـَ و)، وذلك في اسناد الناقص اليائي إلى واو الضمير كما في: رَضِيَوا.

٢-المثلث (و ـَ و)، وذلك في إسناد الناقص الواوي على (فَعُل)، إلى واو الضمير كما في: سَرُوَوا.

٣-المزدوج (ـً و)، ويظهر في إسناد الماضي المنتهي بالألف إلى واو الضمير كما في: غزاو، وسعاو، ورماو، وفي إسناد المضارع المنتهي بالألف، أيضاً، إلى الضمير نفسه، كما في: يرضاون، يسعاون، وفي تثنية المقصور وجمعه مرفوعاً كما في: مصطفاون.

٤-المزدوج (ـً ي)، ويكون في إسناد المضارع المنتهي بالألف إلى الياء، كما في: تخشاين وتسعايْنَ، وفي تثنية المقصور وجمعه منصوباً أو مخفوضاً كما في: مصطفاين.

٥-المزدوج (ـٍ و)، ويظهر في إسناد المضارع المنتهي بالياء إلى واو الضمير كما في: (يرمِيوْن).

-ما كان الحذف فيه بسبب حذف الحركة، ويظهر في المزدوجين (يُ) و(ي)، وذلك في المنقوص مرفوعاً ومحفوضاً، نحو: هذا قاضيٌ (ضيُن) ومررت بقاضي (ضِين).

-ما كان الحذف فيه بعد نقل الحركة، ويظهر هنا فيما يأتي:

١-المزدوج (و ـُ)، في نحو: مَقْوول.

٢-المزدوج (ي ـُ)، في نحو: مبيوع.

٣-المزدوج (وا)، في نحو: اِقوام، استقوام.

٤-المزدوجان (وُ)، (ي)، في نحو: اقوُل، اِبْيع.

لا مشاحة أن ما ذهب إليه النحويون من حذف للواو في نحو (يَوْعِد) لا غبارَ عليه، فهو، بلغة حديثة، اسقاط للجزء الاخير من المثلث الحركي الذي مثل كراهة في الفعل خاصة، هكذا:

يَوْعِدُ = ي ـَ و× | ع ـِ | د ـُ

يَعِدُ = ي ـَ | ع ـِ | د ـُ

ويقال هذا عن الصورتين الأوليين المتخلقتين بفعل الاسناد، إذ لا ينكر أن حذفاً قد حدث، بيد أن الذي به حاجة إلى اعادة نظر، هوَ الوصف الذي قدمه النحويون لآلية هذا التحوّل، فهم قرّروا أن لام الفعل قد حذفت في الصورتين معَ ضم العين لمناسبة الواو في (رَضِيَوا)[٨٥]، هكذا:

رَضِيَوا ← رَضِوا ← رَضُوا

سَرُوَوا ← سَرُوا

إن استحضار المثلث الحركي في هاتين الصورتين وطريقة تكونه، تدلنا على أن الذي حدث شيء آخر يوضحه الآتي:

-إسقاط للمزدوج (ي ـَ) من المثلث (ى ـَ و) في رَضِيَوا:

ر ـَ | ض ـِ | (ي ـَ×) و.

-نجم بهذا الاسقاط مزدوج هابط صورته (ـِ و):

ر ـَ | ض ـِ و

واضح أن هذه الصورة تفرض تخلصاً من الجزء الثاني من المزدوج على حدّ التحوّل في نحو (الغازِو)، غير أن الواو لا يمكن التفريط بها، ههنا، فهي واو الضمير، فكان الاسقاط للجزء الأول من المزدوج الذي خلف ضمّة طويلة، هكذا:

ر ـَ | ض ـِ و

ر ـَ | ض ـُ

أما ما حدث في (سَرُوَوا)، فلا يعدو أن يكون إسقاطاً للمزدوج (و ـَ) من المثلث (و ـَ و)، تخلف عنه ضمّة أضيفت إلى الضمّة في المقطع السابق، هكذا:

سَرُوَوا = س ـَ | ر ـُ | (و×ـَ) و

=| ر ـُ | ـُ

سَرُوا = 〃 | ر ـُ

أمّا الصور الثلاث الأخرى، فقد اتفقوا على أن الحذف فيها لالتقاء الساكنين، انطلاقاً من نظرتهم إلى أصوات المد على أنها ساكنة، وأنها مسبوقة بحركة من جنسها[٨٦]. وهي نظرة لا مكان لها في الدرس اللغوي الحديث[٨٧]، إذ نظر إلى هذه الأصوات حركات لا يميّزها من الحركات القصيرة المعروفة الا الطول. من هنا يمكن الشروع في اجتراح يصوّر آخر لما حدث من تحوّل في هذه الصوّر، فحواه تخلص من مقطع مديد زاد من كراهته توفره على مزدوج هابط تضيق به الكلمة العربية.

في الصورة التي توفرت على المزدوج (ـِ و) في نحو (ترميون)، يمكن المضي معَ النحويين قدماً على أن حذفاً قد حصل هنا، بيد أن تصور الحذف يكون على وفق آلية أخرى قوامها اسقاط الجزء الأول من المزدوج (ـِ و) فيتخلف عن هذا الاسقاط ضمّة طويلة تكون قمّة للمقطع الثاني من الكلمة، هكذا:

ترمِيوْن = ت ـَ ر | م ـِ× و | ن ـَ

ترمُونَ = 〃 | م ـُ | ن ـَ

أما الصورتان الأوليان، فالامر مختلف معهما؛ إذ يقوم التحوّل فيهما على تقصير زمن النطق بالجزء الأول من المزدوج (ـً و)، (ـً ي)، هكذا:

غزاو = غ ـَ | ز ـً و

غزوا = 〃 | ز ـَ و

تخشاين = ت ـَ خـ | ش ـً ي | ن ـَ

تخْشيْنَ = 〃 | ش ـَ ي | 〃

مصطفاون = م ـُ ص | ط ـَ | ف ـً و| ن ـَ

مصطفَوْنَ = 〃 | = | ف ـَ و | 〃

مصطفايْنَ = 〃 | = | ف ـَ ي | 〃

مصطفايْنَ = م ـُ ص | ط ـَ | ف ـً ي | ن ـَ

مصطفَيْنَ = 〃 | 〃 | ف ـَ ي | 〃

ربما كانت هذه الآلية بديلاً عن آلية أخرى قد مرّت في هذا البحث، فقد وجدنا أن المزدوجين (ـً و) و(ـُ ي) اذا وقعا في بنية، ولاسيما الآخر منها، همز الجزء الثاني منها كما في (كساو) و(بناي). والبديل، هنا، مشروع، فيه وحده تم الحفاظ على الدال التمييزي المهم هنا، أعني الواو والياء الضميرين.

في الصورتين التي نجم بهما حذف للواو والياء بعد حذف الحركة، أعني المزدوج (يُ) في نحو (قاضيُن)، والمزدوج (ي) في نحو: (قاضِينْ)، ذهب النحويون إلى أن الجزء الثاني من المزدوج في كلّ قد حذف، فترتب على هذا الحذف التقاء للساكنين انتهى بحذف الأول منهما، وإبقاء الكسرة دليلاً عليه، هكذا:

قاضِيُن ← قاضِيْنْ ← قاضِنْ = قاضٍ

قاضِين ← قاضِيْنْ ← قاضِنْ = قاضٍ

والواقع أن التقاءً للساكنين لم يحدث، إذ لا يعدو أن يكون الذي ذهبوا إلى حذفه يسبب الالتقاء حركة طويلة كونت مع القاعدة التي قبلها والتي بعدها مقطعاً مكروها في نسيج الكلمة في العربية، هو المقطع المديد، يفترض أن يكون التخلص منه بتحويله إلى مقطع شائع، هو المقطع الطويل، وهذا هو الذي حدث.

إن آلية التحوّل، هنا، لم تقم على حذف الحركة، بل على حذف المزدوج برمته، ونقل (النون) إلى المقطع السابق، هكذا:

قاضِيُنْ = ق ـً | ض ـِ | (ى× ـُ) ن

قاضٍ = ق ـً | ض ـِ ن

قاضِين = ق ـً | ض ـِ | (ي× ـِ) ن

قاضٍ = ق ـً | ض ـِ ن

بقيت الصور التي كان الحذف فيها بعد نقل الحركة، فقد ذهب النحويون إلى أن الذي حدث في مقوول، هوَ نقل لضمّة الواو الأولى إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان، وهنا اختلفوا، فقد ذهب الأخفش إلى أن المحذوف هوَ الواو الأولى.

وفي نحو (مبيوع)، نقلت ضمّة الياء إلى الباء، فالتقى ساكنان: الياء وواو المفعول. ذهب سيبويه إلى أن المحذوف هوَ الواو، وكسرت الضمة لتسلم الياء، وذهب الاخفش إلى أن المحذوف هوَ الياء، بيد أنه يضع التصوّر الأتي لما حدث في البنية من تحوّلات[٨٨].

-نقلت حركة الياء ال ما قبلها: مَبْيُوْع. -كسرت الضمّة لأجل الياء: مَبِيْوْع.

حذفت الياء لالتقاء الساكنين: مَبوْع.

-قلبت الواو ياءً للكسرة: مَبيع.

وفي نحو (إقوام)، و(استقوام)، قدم النحويون الوصف الآتي لآلية التحوّل في هاتين البنيتين:

-نقلت حركة الواو ال القاف.

-قلبت الواو ألفاً لتحركها قبل النقل وانفتاح ما قبلها.

-التقى ألفان: ذهب الخليل وسيبويه الى أن المحذوف هوَ الألف الزائدة، وذهب الأخفش الى أن المحذوف هوَ الألف المنقلبة عن الواو[٨٩].

وفي نحو (اقوُل)، و(ابْيع)، نقلت الضمة في (اقوُل) إلى القاف، والكسرة في (ابْيع) إلى الباء فالتقى ساكنان حذف الأول منهما، لأنه حرف مد[٩٠].

إن قراءة حديثة لما حدث من تحوّلات في هذه الصورة، لا تنكر أن اسقاطاً او حذفاً قد حصل، غير أنها لا يمكن أن تقبل بالوصف الذي قدم في المدوّنة النحوية لآلية التحوّل، وهوَ وصف كان أسير محدّدات أو موجهات لا مكان لها في دراسة لغوية حديثة.

إن آلية التحوّل الأخرى تقوم على أن المزدوج بصوره (و ـُ)، و(ى ـُ)، و(و -)، و(و ـً)، و(ي ـِ) – يمثل كراهة، فكان أن تخفف منه بإسقاط الجزء الأول من (و ـُ) و(و ـً) و(و ـُ) و(ي ـِ)، والجزء الثاني من (ي ـُ) مراعاة لأصل البنية، هكذا:

مَقْوول = م ـَ ق | و× ـُ ل

إقوام = ء ـِ ق | و× ـً م

مبيوع = م ـً ب | ى ـُ × ع

اقوُل = ء ـُ ق | و× ـُ ل

ابْيع = ء ـِ ب | ى× ـِ ع

ترتب على هذا الإسقاط مقاطع ابتدأت بضمّة (حركة)، وهذا في العربية لا يكون، فكان أن نقلت قاعدة المقطع السابق إلى المقطع التالي؛ ليتقوَّم بها المقطع، هكذا:

مَقول = م ـَ | ق ـُ ل

إقامة = ء ـِ | ق ـً | م ـَ ة (عوض الجزء الساقط بالتاء)

مبيع = م ـَ | ب ـِ ع

قل = ق ـُ ل ، بع = ب ـِ ع

وهكذا نرى أن التقاء للساكنين لم يحدث، ونقلاً للحركة لم يحصل، بل الذي حدث هوَ نقل للصامت، نعم يمكن أن يجترح وصف خر لآلية التحوّل في (مبيوع) توحيداً للنموذج اللغوي، وحفاظاً على (واو) صيغة المفعول[٩١]، وذلك على وفق الآتي:

-اسقاط الجزء الأول من المزدوج:

مبيوع = م ـَ ب | ى× ـُ ع

-نقل القاعدة الثانية من المقطع الأول، إلى المقطع التالي، ليتقوّم بها:

م ـَ | ب ـُ ع

-قلب الضمّة الطويلة إلى كسرة طويلة لمساوقة الأصل اليائي للبنية:

م ـَ | ب ـِ ع

(٤-٤)

بقي من الصور التي نسبها النحويون إلى الاعلال بالنقل، ولم يطرأ عليها حذف الآتي:

-المزدوجان (وُ) و(يِ) مسبوقان بسكون، وذلك في المضارع الأجوف، نحو: يَقُولُ، يَبْيِعُ.

-المزدوجان (وَ) و(يَ)، وذلك في الماضي الأجوف المزيد بالهمزة، نحو: أقوَمَ، والاسم المشبه للمضارع في وزنه دون زيادته، نحو: مَقْوَم، ومَعْيَش.

-المزدوج (وِ)، وذلك في المضارع الأجوف المزيد، نحو: يُقْوِم.

في الصورة الأولى نقلت ضمة الواو، وكسرة الياء إلى الساكن قبلهما، فلم يحدث، هنا، الا النقل، أمّا الصور الأخرى، فقد ترتب على النقل فيها قلب لحرف العلة: قلب، في الصورة الثانية، الواو والياء الفا: (أقامَ، مَقام، مَعاش)، وفي الصورة الثالثة قلبت الواو ياءً: يُقيم[٩٢].

بيد أن قراءة أخرى للتحوّلات في هذه الصورة تكشف عن أن الذي حدث فيها لم يكن قلباً ولا نقلاً للحركة، بل هوَ سقوط لأحد جزئي المزدوج، ونقل للصامت. إن هذا يمكن توضيحه بالآتي:

-اسقط الجزء الأول من المزدوج في هذه الصور هكذا:

يَقُول = ى ـَ ق | و× ـُ ل

يَبْيِع = ى ـَ ب | ي× ـِ ع

أقْوَمَ = ء ـَ ق | و× ـَ | م ـَ

مَعْيَش = م ـَ ع | ي× ـَ ش

مَقْوَم = م ـَ ق | و× ـَ م

يُقْوِم = ى ـُ ق | و× ـِ م

-ترتب على هذا الإسقاط مقطع يبدأ بقمّة (حركة)، فكان أن نقلت قاعدة المقطع السابق الثانية، إلى هذا المقطع؛ ليتقوم بها، هكذا:

ي ـَ | ق ـُ ل ، ي ـَ | ن ـِ ع

م ـَ | ق ـَ م ، م ـَ | ع ـَ ش

ي ـُ | ق ـِ م

-عوّض الجزء الساقط من المزدوج باطالة زمن النطق بقمّة المقطع الثاني، هكذا:

ي ـَ | ق ـ ل ، ي ـَ | ب ـِ ع

م ـَ | ق ـُ ل ، م ـَ | ع ـً ش

ى ـُ | ق ـِ م

(٤-٥)

ثمة صور من المزدوج طالها التحوّل، بيد أن ما يميّز قسماً منها، أن التحوّل فيها صار إلى صوت آخر لا ينتمي إلى هذه المنظومة الحركية، وما يميز الآخر أن النحويين تنازعوا حوله الخلاف، فمن ذهب إلى أن القلب جاء بعد حذف، ومنهم من ذهب إلى حصوله بنقل.

(٤-٥-أ)

لقد قرّر النحويون أن فاء الافتعال اذا كان حرف لين، وجب إبدالها تاءً في المصدر وفي أفرعه من الفعل واسمي الفاعل والمفعول[٩٣]. وعللوا إبدال الواو بالتقارب في المخرج، فالتاء من أصول الثنايا والواو من الشفتين، وأضاف بعضهم أن الهمس يجمعهما[٩٤]. وهوَ شيء غريب، إذ اتفق النحويون على

أن الجهر صفة للواو مميّزة، ويمكن أن يعتذر عن هذا النحوي بما عبّر به ابن يعيش من قبله حين وصف التاء بأنه ((قريب المخرج من الواو وفيه همس مناسب للين الواو))[٩٥].

((والياء، وإن كانت أبعد عن التاء، وابدالها منها أقل (...) لكن شاركت الواو، ههنا، في لزوم التخالف لو لم تقلب، إذ كنت تقول: ايّسر، وفي المبني للمفعول: أوتُسِر، وفي المضارع: ييتَسِر، وفيما لم يسم فاعله: يوتسر، وفي الفاعل والمفعول: موتَسِر، وموتَسَر، فأتبعت الياء الواو في وجوب القلب والإدغام، فقيل: اتّسَر))[٩٦].

ولو اكتفى النحويون بلزوم التخالف عذراً للتحول، أو التغيير لكان كافياً، فهم مدركون لضعف هذين الصوتين اللذين يتغيران بتغيّر أحوال ما قبلهما على حد تعبير ابن يعيش[٩٧].

لقد أظهر الدرس اللغوي الحديث أن القول بالتقارب بين التاء وهذين الصوتين، فيه نظر، فهذان مجهوران والتاء مهموس، واذا كان التاء يشترك في تكوينه الأسنان واللثة مع طرف اللسان، حين يلامس هذا الطرف الأسنان العليا من دون أن يسمح بمرور الهواء[٩٨]، فإن الياء يتكون برفع مقدم اللسان نحو منطقة الغار، رفعاً يسمح بمرور الهواء مع احتكاك طفيف، ويتكون الواو برفع مؤخر اللسان نحو منطقة الطبق اللين رفعاً يسمح بمرور الهواء مع احتكاك طفيف[٩٩].

إن هذا يدفع إلى اتباع آلية أخرى تقصي القول بالقلب وما يترتب عليه من ادغام، وتمتدّ عن التعليل لهذا التحوّل بثقل هذه المزدوجات الهابطة التي لم يطقها نسيج الكلمة في العربية، وبضرورة التاء دالاً للصيغة تمييزياً يُبالغ في اظهاره في بنية تتقوّم بما يجعلها عرضة للتحوّلات.

يظهر المزدوج في نحو هذه الأمثلة بالصور الآتية:

-المزدوج الهابط (ـِ و) في نحو:

اِوتِعاد ، واوتَعَدَ (ماضٍ)، واوتعِدْ (أمر).

-المزدوج الهابط (ـُ و) في نحو:

مُوْتعِد (الفاعل)، ومُوْتعَد (المفعول).

-المزدوج الهابط (ـِ ي) في نحو:

ايتسار ، وايتسَرَ (ماضٍ)، وايْتَسِرْ (أمر).

-المزدوج الهابط (ـُ ي) في نحو:

موْيتعِد (الفاعل)، ومُوْيتَعد (المفعول).

-المثلث (ى ـَ و) في نحو:

يَوْتَعِد.

-المثلث (ى ـَ ي) في نحو: يَيْتسِر.

تقوم آلية التحوّل في نحو هذه الأمثلة على شيئين: إسقاط العنصر الثاني من المزدوج أو المثلث، وتعويض الساقط بنبر التاء حفاظاً على هيأة البنية، هكذا[١٠٠]:

-اِوتِعاد = ؟ ـِ و× | ت ـِ | ع ـً د

اتّعاد = ؟ ـِ ت | ت ـِ | =

اِوتَعَدَ ، اِوْتَعِدْ = كذلك.

-مُوْتَعِد = م ـُ و× | ت ـَ | ع ـِ د

مُتّعِد = م ـُ ت | ت ـَ | ع ـِ د

مُوْتَعَد (المفعول) = كذلك.

-ايتسار = ؟ ـِ ي× | ت ـِ | س ـً ر

اتَّسار = ؟ ـِ ت | ت ـِ | س ـً ر

اِيتَّسَر (ماضٍ)، اِيتَسِرْ (أمر) = كذلك

يَوْتَعِد = ي ـَ و× | ت ـَ | ع ـِ د

يتّعِد = ي ـَ ت | ت ـَ | ع ـِ د
يَيْتَسِر = ي ـَ ي× | ت ـَ | س ـِ ر
يتّسِر = ى ـَ ت | ت ـَ | س ـِ ر

(٤-٥-ب)

تنازع النحويون الخلاف في وصف آلية التحوّل الذي يطرأ على الماضي من الأجوف اذا بني للمفعول، فعند الجزولي ((استثقلت الكسرة على الواو والياء، فنقلت إلى ما قبلهما؛ لأن الكسرة أخف من حركة ما قبلهما، وقصدهم التخفيف ما أمكن، فيجوز على هذا نقل الحركة إلى متحرّك بعد حذف حركته اذا كانت حركة المنقول أخف من حركة المنقول إليه فيبقى (قِوْل، وبِيْعَ)، فقلبت الواو ياءً كما في ميزان))[١٠١].

وذهب أبن الحاجب إلى أن الكسرة استثقلت على حرف العلة فحذفت ولم تنقل إلى ما قبلها، لأن النقل يكون إلى الساكن، فيبقى (قُوْل) و(بُيْع) بياء ساكنة بعد الضمّة، فبعضهم يقلب الياء ضمّة لضمّة ما قبلها، فيقول: قولَ وبوعَ، وهي أقل اللغات، وبعضهم يقلب الضمّة كسرة، فيبقى (بيع)، إذ قلبت الواو ياء[١٠٢].

وواضح أن الذي ذهب إليه الجزولي، يمتدّ عما مر وعدّ محدداً لقراءات النحويين لهذه التحوّلات، أعني النظرة إلى الحركة، على أنها ذيل وتابع، وعلى أنها وسيلة يمكن توظيفها في رسم الصورة المرجوّة لبنية معيّنة حتى يستقيم التفسير، فلا جرم أن يرجح الرضي ما ذهب إليه الجزولي، قال: ((وقول الجزولي أقرب، لأن اعلال الكلمة بالنظر إلى نفسها، أولى من حملها في العلة على غيرها))[١٠٣]. وهوَ بذلك يقصد إلى التحوّل الذي طرأ على (قول)، إذ يؤدي ما ذهب إليه ابن الحاجب إلى أن تعلّ (قول) لا بالنظر إلى نفسها بل بالحمل على (بوع) بجامع الاشتراك في اعتلال العين.

والواقع أن الذي ذهب إليه ابن الحاجب أقرب، لو تخلص من مقولة القلب. إن قلباً، هنا، لم يحدث، بل هوَ إسقاط للمزدوج برمّته أو لأحد جزئية، إذ مثل ثقلاً ازداد بالضمّة التي سبقته. يتضح هذا بالآتي:

-ان يكون المزدوج برمته قد أسقط، وعوّض عنه بإطالة زمن النطق بالضمّة بعد القاف أو الياء، واختار هذا الذين نطقوا بها هكذا: قُول وبُوعَ:

قُول = ق ـُ | (و ـِ×) | ل ـَ
ق ـُ | ل ـَ
قُولَ = ق ـ | ل ـَ
بُيعَ = ب ـُ | (ى ـِ×) | ع ـَ
ب ـُ | ع ـَ
بُوعَ = ب ـُ | ع ـَ

-أن يكون الجزء الأول من المزدوج قد أسقط، هكذا:

قُول = ق ـُ | و× ـِ | ل ـَ
بُيعَ = ب ـُ | ى× ـِ | ع ـَ

-ترتب على هذا تكون مزدوج هابط صورته (ـُ ي)، هكذا:

ق ـُ ـِ | ل ـَ = ق ـُ ى | ل ـَ
ب ـُ ـِ | ع ـَ = ب ـُ ى | ع ـَ

ويبدو أن من العرب من نطق بهذا المزدوج بطريقة أو بأخرى، هؤلاء الذين قال عنهم النحويون: انّم أشمّوا الفاء المكسورة في (قيل)، و(بيع) الضمّة، وقال عنهم الفرّاء: إنهم يجعلون الكسرة بين الضمّة والكسرة[١٠٤].

-أما الفصحاء فتخلصوا من هذا المزدوج الهابط بإسقاط الجزء الأول منه، وتعويض ما بقي بإطالة زمن النطق به، هكذا:

ق ـُ ـْ ى | ل ـَ ق ـِ | ل ـَ ق ـٍ | ل ـَ = قيلَ

ب ـُ ـْ ى | ع ـَ ب ـِ | ع ـَ ب ـٍ | ع بيعَ

(٥)

لتكن هذه الفقرة خاتمة مطاف تتوزع على شيئين: أحدهما خلاصة بما مرّ تكون مظنة لعدد من النتائج. والآخر جدول بهذه المزدوجات التي كانت محط النظر والدراسة، يُعنى ببيان مواردها وآليات التغيير التي طرأت عليها.

(٥-١)

(أ) يخضع المزدوج في تحوّلاته إلى عدد من المحدّدات التي تتمثل بالموقعية أو التشكيل الذي يقع فيه، ونوع الحركة التي تمثل الجزء القوي في هذا المزدوج، والأثر الذي يتركه في الدلالة.

يتضح المحدّد الأول في المزدوج الصاعد حين يسبق بحركة قصيرة، إذ يتحدّد التحوّل، في الغالب، بنوعها. فالمزدوجات (وَ)، (وُ)، (وِ)، (يَ)، (يِ) خضعت لآلية التحول إلى الفتحة الطويلة، إذ سبقت بالفتحة القصيرة في التشكيلات التي وقعت فيها، نحو: قال، طال، خاف، باع، هاب.

والمزدوجان (وَ)، (وا) خضعا لآلية التحول إلى الياء، إذ سبقا بكسرة، نحو: رَضِوَ، وصِوام.

ويقال هذا عن المزدوجين (وَ) في نحو: سَرُوَتُ، و(يَ) في نحو: نَهُيَ، إذ يكون التحوّل في الأولى إلى الضمّة الطويلة، وفي الثانية إلى الواو.

بيد أن آلية التحوّل هذه يعتريها تعديل حين يكون المزدوجان (وِ)، (يِ) مسبوقين بالفتحة الطويلة (الألف)، يتمثل بإسقاط الجزء ألاول من المزدوج، والفصل بين الفتحة الطويلة (الألف) والجزء الآخر من المزدوج بهمزة.

ويبدو المحدّد الثاني جلياً حين يسبق عدد من هذه المزدوجات بساكن، إذ يتحدّد اتجاه التحوّل بنوع الحركة فيها، فهو يكون إلى الفتحة الطويلة في نحو: أقامَ، وإقامة، والى الضمّة في نحو: يقول وقل ومقول، والى الكسرة في نحو: يبيع وبع.

أمّا المحدّد الثالث فيتضح بالخروج عن آلية التحول المعهودة، إذ يعني الالتزام بهذه الآلية لبساً في الدلالة، أو خدشاً في إلافهام، كما في: دُنْوا، ويُعْزَوَان. ففي الأولى يؤدي إلى الجمع: (دُنا)، وفي الثانية يؤدي إلى إلباس المثنى بالمفرد، وذلك حين يسبق هذا المضارع المسند إلى الضمير بناصب أو جازم.

وتجري هذه المحدّدات على صور المزدوج الهابط أيضاً، فالمزدوجان (ـَ ي) و(ـَ و) في نحو: رحَي وعَصَوْ، انتهيا إلى المصوّت الطويل (الألف)، بفضل حركة المزدوج والفتحة التي تسبقه، غير أن هذا المحدّد تخلّف في نحو: أغزَوْت، وقوقوت، إذ قلب الجزء الثاني من المزدوج إلى كسرة: أغزيت وقوقيت. ولعل هذا من تعاقب اللغات، فقد أثر قوم نسبوا إلى أهل الوبر، النطق بالضمّة أو المزدوج الواوي، ومال آخرون إلى المزدوج اليائي، وقد نسب هؤلاء إلى أهل المدر.

وفي المزدوجين (ـُ ي) و(ـِ و)، في نحو: مُيْسِر وطُيْبى، والغازوْ رسمت حركة المزدوج صورة التحول إلى ضمّة طويلة في الأولين، والى كسرة طويلة في: الغازي.

إن آلية التحوّل هذه لم نجد لها سبيلاً في نحو: (مرموي) و(سَريو)، إذ طال التغيير الجزء القوي من المزدوج: (مرمّي، سريّ)، ويمكن تفسير ذلك بالهروب من تخلّق واو في الطرف، هذا الذي حدّد النحويون، بحق، كراهته الشديدة[١٠٥].

يبقى المحدّد الثالث، وله أمثلته، ففي نحو: غزوا، ويرضاون، وتخشاين –تحقق مزدوج هابط صورته، ـً و، و ـً ي، ولقد اشتهر أن آلية التحوّل في هذا المزدوج، تقوم على إسقاط العنصر الثاني منه وهمز موضعه، كما في كساء وبناء، غير أن هذه الآلية لم تصلح في نحو هذه الأمثلة، إذ يؤدي ركوبها

إلى التضحية بالدالّ على الفاعل فيها، وهذا لا يكون، فكان البديل هو تقصير زمن النطق بالجزء الأول من المزدوج لتكوين المزدوج الهابط (ـَ و)، و(ـَ ي):

غَزَوا، يرضَوْنَ، تَخشَيْنَ.

إن الصور التي تحقق فيها التقاء مزدوجين، وصوَر المثلث، وصورة المربع الفريدة –يمكن أن تعدّ أمثلة لأثر الموقعية في التحوّل الذي يحدث فيها، ففي نحو هذه الأمثلة تحقق تجاور مباشر بين متقاربين فكان الادغام، وكانت الصورة في كلّ، الانتهاء بياء منبورة. فالغلبة، ههنا، للياء هروباً من كراهة الواو في وسط بنيةٍ أو في طرفها.

(ب) لقد أظهرت قراءة تحوّلات المزدوج التي نسبت إلى القلب خلاف ما شاع في المدوّنة النحوية، فجلّ أمثلته كان التحوّل فيها قائماً على إسقاط أحد عنصري المزدوج. وقراءة في الجدول الآتي، تكشف أن القلب لم يطل الا أمثلة قليلة يمكن حصرها في نحو: رَضِوَ، وصِوام، ودُنْوا، ويُغْزَوان، ونَهُيَ، وتَقْيا، وأغزَوْتَ، وسَرِيو، وسيْود، ودُلْيوة، وأيْوام، وقيْوُوم.

(جـ) أمّا آلية التحوّل الموسومة بالحذف في هذه المدوّنة، فيمكن جعلها أصنافاً ثلاثة: صنفاً يقبل به على علاته كما ورد في المدوّنة النحوية، وأمثلته حذف الحركة، وحذف الواو في نحو: يَوْعِد، وصنفاً، لا مشاحة أن حذفاً وقع فيه كما قرر النحويون، بيد أن الذي أعيد النظر فيه، هو وصفهم لآلية التحوّل كما في: ترمِيوْن، ورَضِيَوا، وسَرُوَوا.

والثالث من هذه الأصناف، لم يحدث فيه حذف، بل أمر آخر مختلف، لا يعد وأن يكون تقصيراً لزمن النطق بالصوت الذي ادّعى النحويون أنه محذوف، يتضح هذا في الأمثلة التي نسبت إلى التقاء الساكنين في نحو: غزاوا، وتخشاين، ومصطفاون، ومصطفاين.

(د) بقي النقل، وهوَ قسمان باعتبار الأثر الذي ينجم به: نقل ينجم به قلب، ونقل ينجم به حذف. يتضح الأول في نحو: يَقوُل، ويَبْيع، وأقوَم، ومَقْوَم، ومَعْيَش، ويُقْوِم. والثاني في نحو: مقوول، ومبيوع، واقوُل، وابْيع.

لقد أظهرت قراءة التحوّلات في نحو أمثلة القسم الأول أن نقلاً للحركة لم يحدث ولا قلباً، بل هوَ إسقاط لأحد جزئي المزدوج، ونقل الصامت.

أما أمثلة القسم الثاني، فلا ينكر أن حذفاً فيها قد حدث، بيد أن الخلاف في الوصف الذي قدم في المدوّنة النحوية، والذي كان أسيراً المحدّدات أو موجّهات، لا يمكن أن يقبل بها في دراسة لغوية حديثة.

لقد كانت نتيجة ذلك الوصف تحقق صورة نسبها النحويون إلى التقاء الساكنين الذي يتمّ التخلص منهُ بالحذف. إن آلية الوصف الأخرى انتهت إلى أن التقاء للساكنين لم يحدث، ونقلاً للحركة لم يحصل، بل هوَ نقل للصامت.

(٢-٥)

المزدوج الصاعد	الموقع	آلية التحوّل

وَ	١) فاء الكلمة متلوّاً بمزدوج صاعد صورته (وا)، نحو: وواصل. ٢)عين الكلمة، مسبوقاً بساكن على (أفعَل)، نحو: أقوَم. ٣)عين الكلمة، مسبوقاً بفتحة، نحو: قوَلَ. ٤)لام الكلمة، مسبوقاً بفتحة، نحو: غزَوَ. ٥)لام الكلمة مسبوقاً بكسرة، نحو: رَضِوَ. ٦)لام الكلمة في فعل على (فَعُلَ) مسند إلى ضمير رفع متحرك، نحو: سَرُوَتُ، سَرُوَنا، سَرُوَن.	الهمز الواجب للجزء الأول منه: أواصل. أسقاط الجزء الأول من المزدوج، وتعويضه بإطالة زمن النطق بالجزء الثاني منه: أقامَ. إسقاط الجزء الأول من المزدوج، فالتقاء الفتحتين الطويلتين، لتكوين الفتحة الطويلة (الألف). إسقاط الجزء الأول من المزدوج، فالتقاء الفتحتين لتكوين الفتحة الطويلة (الألف). قلب الجزء الأول من المزدوج إلى كسرة، فيحدث الانزلاق بينها وبين الفتحة لتكوين الياء: رَضِيَ. إسقاط الجزء الثاني من المزدوج، فيتخلف ضمّة تكون مع ضمّة عين الفعل الضمّة الطويلة (واو المد): سَرُوتُ، سَرُونا، سَرُون.
وا	١)عين الكلمة مسبوقاً بساكن في (الإفعال)، و(الاستفعال)، نحو: إقوام واستقوام. ٢)عين الكلمة مسبوقاً بكسرة، نحو: صِوام. ٣)عين الكلمة، مسبوقاً بالفتحة الطويلة (الألف)، في نحو: قاول، وعجاوز. ٤)عين البنية مسبوقاً بضمّة في (فُعِل) الواوي المبني للمفعول، نحو: قُولَ.	إسقاط الجزء الأول من المزدوج وتعويضه بـ(تاء): إقامة، استقامة. قلب الجزء الأول من المزدوج إلى كسرة، فيحدث الانزلاق بينها وبين الفتحة الطويلة لتكوين الياء: صِيام. إسقاط للجزء الأول من المزدوج، يترتب عليه تكون مزدوج هابط صورته (ـً و)، يفصل بين عنصرية بالهمزة: قائل، عجائز. إسقاط الجزء الأول من المزدوج، يترتب عليه مزدوج هابط صورته (ـُ ي)، يتخلص منه بإسقاط العنصر الأول، وتعويضة باطالة زمن النطق بالكسرة المتبقية، لتكون كسرة طويلة: قِيلَ.
وِي	لم يصب هذا المزدوج تغيير الاّ في صورة عُدّت شاذة عند النحويين، هي (أقائيم) بهمز الواو في أقاويم جمع أقوام. (انظر الممتع ٢/ ٥٩٠).	

المزدوج الصاعد	الموقع	آلية التحوّل
وُ	١)فاء الكلمة في نحو: وُجوه.	إسقاط الواو، وهمز موضعها: أجوه (التغيير جائز).
	٢)عين الكلمة، مسبوقاً بساكن، نحو: أدْوُر.	إسقاط الواو، وهمز موضعه: ادؤُر (التغيير جائز).
	٣)عين الكلمة، مسبوقاً بساكن في المضارع والأمر من الأجوف الواوي، نحو: يَقْوُل وأقْوُل.	إسقاط الجزء الأول من المزدوج، وتعويضه باطالة زمن النطق بالجزء المتبقي منه لتكوين الضمّة الطويلة في المضارع: يقول، والاكتفاء بهذا الاسقاط من دون تعويض في الأمر: قُل.
	٤)لام الكلمة في المضارع من الناقص الواوي، نحو: يَغزُوُ.	إسقاط الجزء الأول من المزدوج، فتتحد الضمتان لتكوين الضمّة الطويلة: يغزو.
	٥)عين الكلمة في الماضي على (فَعُل)، نحو: طوُلَ.	إسقاط المزدوج برمّته، وتعويضه باطالة زمن النطق بالفتحة قبل المزدوج، لتكوين الفتحة الطويلة: طالَ.
وُ	١)فاء الكلمة، في المفعول من المثال الواوي على (فاعَلَ)، نحو: وُورِي.	إسقاط الجزء الأول من المزدوج، وهمز موضعه (التغيير جائز): أُوري.
	٢)عين الكلمة في (فَعول) من الأجوف الواوي، نحو: قوول.	إسقاط الجزء الأول من المزدوج، وهمز موضعه: قؤول (التغيير جائز).
	٣)عين الكلمة في (مفعول من الأجوف الواوي، نحو: مَقوول.	إسقاط الجزء الأول من المزدوج، ونقل القاعدة الثانية من المقطع السابق إلى المقطع التالي: مَقول.
يَ	١)عين الكلمة، في الأجوف اليائي على (فَعَل)، نحو: بَيَعَ.	إسقاط الجزء الأول من المزدوج، فاتحاد الفتحتين لتكوين الفتحة الطويلة: باعَ.
	٢)عين الكلمة في الأجوف اليائي على (يُفعَل): يُبْيَع.	إسقاط الجزء الأول من المزدوج، واطالة زمن النطق بالجزء الثاني: يُباع.
	٣)لام الكلمة في الناقص اليائي على (فَعَلَ)، نحو: رَمَيَ.	إسقاط الجزء الأول من المزدوج، فاتحاد الفتحتين لتكوين الفتحة الطويلة: رمى.
	٤)لام الكلمة في الناقص اليائي على (فَعُلَ)، نحو: نَهُيَ.	قلب الجزء الأول من المزدوج إلى ضمّة، فيحدث الانزلاق بينها وبين الفتحة لتكوين الواو: نَهُوَ.
	٥)لام الكلمة في الناقص اليائي على (فَعِلَ) حين يسند إلى ضمير رفع متحرك نحو: رضِيَتُ، رضِيَنا، رَضِينَ.	إسقاط الجزء الأول من المزدوج، فتخلف كسرة تكون معَ التي قبلها الكسرة الطويلة: رضِيتُ، رضِينا، رَضِينَ.

المزدوج الصاعد	الموقع	آلية التحوّل
يا	لام البنية في (فِعْلى) اسماً، نحو: تَقيا.	يقلب الجزء الأول من المزدوج ضمّه، فيحدث الانزلاق بينها وبين الفتحة الطويلة؛ لتكوين الواو: تقوى.
ي	١)عين الكلمة في المضارع والأمر من الأجوف اليائي، نحو: يبْيع، وابْيع. ٢)عين الكلمة في الماضي من الأجوف اليائي على (فَعِل) نحو: هيبَ. ٣)عين البنية في الفاعل من الأجوف اليائي، نحو: بايع، وفي (فعايل)، نحو: صحايف.	إسقاط الجزء الأول من المزدوج، وإطالة زمن النطق بالجزء المتبقي منه، لتكوين الكسرة الطويلة في المضارع: يبيع والاكتفاء بالإسقاط في الأمر: بِعْ. إسقاط للمزدوج برمّته، وتعويضه باطالة زمن النطق بالفتحة التي قبله: هابَ. إسقاط الجزء الأول من المزدوج يترتب عليه تكون مزدوج هابط صورته (ـً ي)، يكون التخلص منه بجلب همزة تفصل بين بين جزئية: بائع، صحائف.
يُ	لام الكلمة في المضارع الناقص اليائي مرفوعاً، والفاعل من الناقص الواوي الأصل مرفوعاً، نحو: يرمِيُ، والغازيُ.	اسقاط الجزء الثاني من المزدوج، فيتحد ما تبقى منه معَ الكسرة التي قبله، لتكوين الكسرة الطويلة: يرمي، الغازي.
يو	في المفعول من الأجوف اليائي، نحو: مبيوع.	إسقاط الجزء الأول من المزدوج، وتعويضه بإطالة زمن النطق بالمتبقي بعد نقل القاعدة الثانية في المقطع السابق إلى المقطع التالي: مَبيع.

المزدوج الهابط	الموقع	آلية التحوّل
ـَ و	١)لام الكلمة في الماضي الناقص الواوي مزيداً بالهمزة (على أفعل)، حين يكون مسنداً إلى تاء الضمير، نحو: أغزَوْتُ. ٢)اللام الثانية في الرباعي المعتل المضعف مسنداً إلى ضمير رفع متحرك نحو: قوقوتُ، وضوضوتُ. ٣)لام الكلمة في المضارع المبني للمفعول من الناقص الواوي، نحو: يُغْزَو.	قلب الجزء الثاني من المزدوج إلى كسرة، فيحدث انزلاق بين الفتحة والكسرة، لتكوين الياء: اغزيتُ. قلب الجزء الثاني من المزدوج إلى كسرة، فيحدث الانزلاق بينها وبين الفتحة التي قبلها لتكوين الياء: قوقيتُ، ضوضيتُ. اسقاط الجزء الثاني من المزدوج، وتعويضه باطالة زمن النطق بالجزء الأول لتكوين الفتحة الطويلة: يُغزى.

المزدوج الهابط	الموقع	آلية التحوّل
ـً و	١)لام الكلمة تكون على (فِعال) من الناقص الواوي، نحو: كساو. ٢)لام الكلمة في الماضي والمضارع، حين يسندان الى الضمير، نحو: غزوا ويرضاونَ، وفي المقصور مجموعاً ومرفوعاً، نحو: مصطفاون.	اسقاط الجزء الثاني من المزدوج، وهمز موضعه: كساء. تقصير زمن النطق بالجزء الأول من المزدوج: غزَوا، يرضَوْنَ، مصطفونَ.
ـُ و	لام الكلمة في (أفعُل) جمعاً (لفَعْل) الواوي، نحو: أحْقُوْ.	إسقاط المزدوج برمته، وتعويضه بكسرة طويلة: أحْقِي.
ـِ و	فاء البنية في (مِفْعال) من المثال الواوي، نحو: مِوْزان، ولام البنية في الفاعل من الناقص الواوي نحو: الغازو.	إسقاط الجزء الثاني من المزدوج، وإطالة زمن النطق بالكسرة: ميزان، الغازي.
ـٍ و	١)لام الكلمة، في اسناد المضارع الناقص اليائي إلى واو الضمير، نحو: يرمِيْون. ٢)لام الكلمة، في (فعيل) من الناقص الواوي (على فَعُلَ)، نحو: سَرِيو.	إسقاط الجزء الأول من المزدوج، وتعويضه باطالة زمن النطق بالمتبقي، لتكوين الضمّة الطويلة: يرمونَ. قلب الجزء الثاني من المزدوج إلى (ياء)، فادغام الياءين: سَريّ.
ـَ ي	لام الكلمة في اسم ناقص على (فَعَلْ) نحو: الرَحْي، واللام الثانية في فعل رباعي معتل مضعّف، نحو: عَيْعَيْتُ، وهيْهَيْتُ.	إسقاط الجزء الثاني من المزدوج، وتعويضه بإطالة زمن النطق بالفتحة قبله، لتكوين الفتحة الطويلة: عيعاتُ وهيهاتُ.
ـً ي	١)لام الكلمة في اسم على (فِعال) من الناقص اليائي، نحو: بناي. ٢)لام البنية في المضارع المنتهي بالالف، والمسند إلى الياء، نحو: تخشايْنَ، وفي تثنية المقصور وجمعه منصوباً أو مخفوضاً نحو: مصطفاين.	إسقاط الجزء الثاني من المزدوج، وهمز موضعه: بناء. تقصير زمن النطق بالجزء الأول من المزدوج: تخشَيْنَ، مصطفيْنَ.
ـُ ي	١)فاء الكلمة، في الفاعل من المثال اليائي، على (أفعَل)، نحو: مُيْسِر، مُيْقِظ. ٢)فاء الكلمة، في الفاعل والمفعول من المثال اليائي المصوغ على (اَفتعَلَ)، نحو: مُيْتَسِر، ومُيْتَسر. ٣)عين الكلمة، في (فُعْلى) اسماً، نحو: طُيْبى.	إسقاط الجزء الثاني من المزدوج، وتعويضه باطالة زمن النطق بالجزء الأول منه: موسِر، موقِظ. إسقاط الجزء الثاني من المزدوج، وتعويضه بالتاء. إسقاط الجزء الثاني من المزدوج، وتعويضه بإطالة زمن النطق بالضمّة: طوبى.

	٤)عين الكلمة، في (فُعْل) جمعاً لأفعَل، نحو: بُيْض. ٥)لام الكلمة، في (أفْعُل) جمعاً لفَعْل، نحو: أظبُيْ.	إسقاط الجزء الأول من المزدوج وإطالة زمن النطق بالجزء المتبقي لتكوين الكسرة الطويلة: بيض. إسقاط الجزء الأول من المزدوج، وإطالة النطق بالجزء المتبقي، لتكوين الكسرة الطويلة: أظبي.
ـُ ي	لام الكلمة في المفعول من الناقص اليائي، نحو: مرموي، وفي إضافة جمع المذكر مرفوعاً إلى ياء الضمير، نحو: مسلموي، وفي (فَعُول) من الناقص اليائي على (فَعَل)، نحو: بغوي.	-تقلب قمة المقطع (م ـُ ي) إلى كسرة طويلة للتجانس: م ـٍ ى. -يُحول المقطع (م ـٍ ي) إلى المقطع (م ـِ ي) وذلك بتقصير زمن النطق بالقمّة. -نبر الجزء الثاني من المزدوج (الياء): مرميّ، مسلميّ، بغيّ.
ـِ ي	فاء الكلمة في المثال اليائي المصوغ على (افتَعَلَ)، و(افتعال)، و(افتعِل)، نحو: ايْتَسَر، اِيتسار، اِيتَسِر.	إسقاط العنصر الثاني من المزدوج، وتعويضه تاءً: اتّسَر، اتّسار، اتّسر.

مزدوج هابط + مزدوج صاعد	الموقع	آلية التحوّل
ـَ ي + و ـِ	في (فَيْعِل) من الأجوف الواوي على (فَعِلَ) نحو: سَيْوِد.	قلب الجزء الأول إلى ياء، فإدغام الياءين: سيّد.
ـَ ي + و ـَ	في (فُعَيْلة) مصغّر (فَعْلة)، نحو: دُلَيْوَة.	قلب الجزء الأول من المزدوج الصاعد إلى الكسرة لتتكون الياء، فيدغم الياءان: دُليّة، أيّام، قيّوم.
ـَ ي + و ـً	في (أفعال) جمعاً لفَعْل (معتل الفاء والعين) نحو: أيْوام.	
ـَ ي + و ـُ	على (فيعول من الأجوف الواوي على (فَعَلَ)، نحو: قيْووم.	

المثلث	الموقع	آلية التحوّل
ى ـَ و	في (يفتعِل) من المثال الواوي، نحو: يَوْتعِد.	إسقاط الجزء الأخير، وتعويضه بالتاء: يتّعِد.
ى ـَ ي	في (يفتَعِل) من المثال اليائي، نحو: يَيْتَسِر.	إسقاط الجزء الأخير، وتعويضه بالتاء: يتّسر.
ـَ وي	في المصدر على (فَعْل) من اللفيف المقرون، نحو: طوْي.	إسقاط الجزء الثاني من المثلث، وتعويضه بنبر الياء: طيّ.
ـَ ي و	في تصغير (فِعال) من الناقص الواوي على (فَعَل)، نحو: كُسَيْو	إسقاط الجزء الأخير من المثلث، وتعويضه بنبر الياء:

		كُسَيّ.

المربّع	الموقع	آلية التحوّل
و ـَ ي و	في تصغير (فُعْل)، الواوي العين واللام وذلك في نحو: (دُوَيْو) تصغير (دَوّ).	إسقاط الجزء الأخير من المربّع، وتعويضه بنبر الياء: دُوَي.

الهوامش:

(١) الكتاب: ٤/ ٣٣١.
(٢) السابق.
(٣) السابق: ٤/ ٣٣١.
(٤) السابق: ٤/ ٣٣٥.
(٥) السابق: ٤/ ٣٧٦.
(٦) النحو العربي، العلة النحوية: ٨٦.
(٧) انظر توجيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن حتى نهاية القرن الرابع: ٤٢.
(٨) قال المازني: فأما قراءة من قرأ من اهل المدينة (معائش: الاعراف ١٠) فهي خطأ لا يلتفت إليها. المنصف: ١/ ٣٠٧.
(٩) الكتاب: ٣/ ٣٥٠-٣٥١
(١٠) السابق.
(١١) انظر الكتاب ٣/ ٣٥٠، والخصائص: ٣/ ١٩.
(١٢) العربية الفصحى: ٢٠٤.
(١٣) القراءات القرآنية: ٧٩.
(١٤) السابق: ٨٠.
(١٥) السابق: ٨٨.
(١٦) السابق: ٨٠.
(١٧) اسس علم اللغة: ٨٠.
(١٨) القراءات القرآنية: ١٢٩.
(١٩) السابق: ٧٨.
(٢٠) السابق:٤٥.
(٢١) انظر العربية الفصحى: ٢٠٤.
(٢٢) انظر فلسفة هيوم بين الشك والاعتقاد: ٨٧-٨٩، وتاريخ الفلسفة الحديثة: ١٦٣، وقصّة الفلسفة الحديثة: ١/ ٢٣٦-٢٤٠.
(٢٣) انظر تهافت الفلاسفة: ٢٢٥، ومناهج البحث عند مفكري الاسلام: ١٥٧-١٦٧.
(٢٤) انظر في هذا باب الاعلال في شرح الشافية للرضي.
(٢٥) انظر المصدر السابق: ٣/ ١٠٢، ١٢٧، ١٣٠، ١٤٤.
(٢٦) السابق: ٣/ ١٢٧.
(٢٧) السابق: ١٠٢.
(٢٨) الخصائص: ٢/ ٣٤٩.
(٢٩) شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٠٢.
(٣٠) الكتاب: ٤/ ٢٤٢، وانظر: ٤/ ١٠١.
(٣١) سر الصناعة: ١/ ٢٠.
(٣٢) انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٤٩، ١٥٩-١٦٠.
(٣٣) انظر: أسباب حدوث الحروف: ٨٥.
(٣٤) موسيقى الشعر العربي: ٥٧.
(٣٥) كتاب الموسيقى الكبير: ١٠٧٨-١٠٧٩.

(٣٦) فقه اللغات السامية: ١٣٧.
(٣٧) انظر تاريخ اللغات السامية: ١٠٣.
(٣٨) انظر رسم المصحف: ٧٢، ٤٦٥.
(٣٩) انظر الكتاب: ٤/ ٢٤١-٢٤٢.
(٤٠) انظر دراسة الصوت اللغوي: ١١٤، والأصوات اللغوية: ٢٦-٢٧.
(٤١) انظر موسيقى الشعر العربي: ٢١.
(٤٢) انظر دراسة الصوت اللغوي: ١١٤، والأصوات اللغوية: ٢٧، وأصوات اللغة: ١٥٦.
(٤٣) المصادر السابقة.
(٤٤) المصادر السابقة.
(٤٥) انظر المصادر في الهامش (٦) (٧)
(٤٦) المصدران في (٤٣)
(٤٧) انظر الخصائص: ٣/ ١٨١-١٨٤، والممتع: ١/ ٣٢٢-٣٧٦، ٣٤٧.
(٤٨) القراءات القرآنية: ٧٧، والمنهج الصوتي: ١٧٢.
(٤٩) السابق: ٨٨.
(٥٠) الكتاب: ٤/ ٣٥٥.
(٥١) السابق: ٣٥٦.
(٥٢) السابق: ٣٥٧.
(٥٣) المرسلات: ١١.
(٥٤) معاني القرآن للفرّاء: ٣/ ٣٢٢-٣٢٣.
(٥٥) النساء: ١٧.
(٥٦) معاني القرآن: ١/ ٢٨٨-٢٨٩.
(٥٧) انظر القراءات القرآنية: ١٢٩.
(٥٨) انظر في اللهجات: ٦٣.
(٥٩) شرح الشافية: ٣/ ٩٥.
(٦٠) السابق.
(٦١) دراسة الصوت اللغوي: ٣٢٢.
(٦٢) المنهج الصوتي: ١٩٤-١٩٥.
(٦٣) أسس علم اللغة: ٨٠-٨١.
(٦٤) الكتاب: ٤/ ٤٣٧.
(٦٥) انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٢٣.
(٦٦) المصدر السابق: ٣/ ٩٥.
(٦٧) السابق: ٣/ ١٨٦.
(٦٨) السابق: ٣/ ١٦٦.
(٦٩) السابق: ١٣٥.
(٧٠) انظر الكتاب: ١/ ١٤٦، ٤/ ٤١٧، ٤٧٨، والخصائص: ٢/ ١٣٩-١٤٠.
(٧١) دراسة الصوت اللغوي: ٣٢٤.
(٧٢) انظر الأصوات اللغوية: ١٧٨، والتطور اللغوي: ٢٢، وفي البحث الصوتي عند العرب: ٧١.
(٧٣) دراسة الصوت اللغوي: ٣٢٩.
(٧٤) انظر الكتاب: ٢/ ٧٠، ٤٠١، والخصائص: ٣/ ١٨، وشرح ابن يعيش: ٩/ ٢٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٤١.
(٧٥) الخصائص: ٣/ ١٨.
(٧٦) شرح الشافية: ٣/ ١٧٧.
(٧٧) انظر الممتع: ٢/ ٥٥٨.
(٧٨) المنهج الصوتي: ١٨٩.
(٧٩) انظر ص٣٧ من هذا البحث.
(٨٠) الكتاب: ٤/ ٤٤٢.
(٨١) شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٨٢.

(٨٢) السابق.
(٨٣) المنهج الصوتي: ٩٠.
(٨٤) السابق: ٨٩.
(٨٥) انظر شرح ابن عقيل: ٢/ ٦٤١.
(٨٦) انظر علة التقاء الساكنين في الدرس الصوتي (بحث في مجلة اللغة العربية وآدابها، العدد الرابع: ٢٠٠٣: ٣٠٠.
(٨٧) انظر ص٣٠ من هذا البحث.
(٨٨) انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٤٧.
(٨٩)السابق: ٣/ ١٥١.
(٩٠)السابق:٣/ ١٥٠.
(٩١)السابق: ٣/ ١٤٤.
(٩٢)السابق: ٣/ ٨٠.
(٩٣) السابق:
(٩٤) شرح ابن يعيش: ٣٧/١٠.
(٩٥) شرح الشافية للرضي: ٣/ ٨٣.
(٩٦) انظر شرح ابن يعيش: ١٠/ ٣٧.
(٩٧) انظر دراسة الصوت اللغوي: ٢٦٩.
(٩٨) السابق: ٢٧١- ٢٧٢.
(٩٩) قابل بالمنهج الصوتي: ٧١
(١٠٠) شرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٧٠
(١٠١) السابق.
(١٠٢) السابق.
(١٠٣) انظر السابق ، والممتع: ٢/ ٤٥٢-٤٥٣.
(١٠٤) انظر الممتع: ٢/ ٥٩٠.

المصادر والمراجع:

-أسباب حدوث الحروف: ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله (٤٢٨هـ)، نشرة فلاديمير، تفليس ١٩٦٦م.
-أسس علم اللغة: ماريو باي، ترجمة د. أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس، كلية التربية ١٩٧٣م.
-أصوات اللغة: د. عبد الرحمن أيوب، مطبعة دار التأليف، ط١، القاهرة ١٩٦٣م.
-الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس، الناشر مكتبة الانجلو امريكية، ط٥، ١٩٧٩م.
-تاريخ الفلسفة الغربية: برتراند رسل، ترجمة زكي نجيب محمود، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٤م.
-تاريخ اللغات السامية: اسرائيل ولفنسون، ط١، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٤٨-١٩٢٩م.
-التشكيل الصوتي في اللغة العربية: د. سلمان حسن العاني، ترجمة د. ياسر الملاح، ط١، النادي الأدبي، جدّة ١٩٨٣م.
-التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه: د. رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٨١م.
-تهافت الفلاسفة: الغزالي، أبو حامد، محمد بن محمد(ت ٥٠٥هـ) تح: سليمان دنيا، دار المعارف بمصر.
-توجيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن حتى نهاية القرن الرابع الهجري: جواد كاظم، رسالة لنيل الدكتوراه من جامعة بغداد/ كلية الآداب ١٩٩٥م.
-الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، ط٣، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

-دراسات في علم اللغة: د. كمال محمد بشر، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.
-دراسة الصوت اللغوي: د. أحمد مختار عمر، ط٣، القاهرة ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م.
-دروس في علم أصوات العربية: جان كانتينو، تعريب صالح القرمادي، تونس ١٩٦٦م.
-رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية: د. غانم قدوري حمد، ط١، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
-سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤م.
-شذا العرف في فن الصرف: الشيخ أحمد الحملاوي، مكتبة النهضة العربية، بغداد ١٩٨٨م.
-شرح شافية ابن الحاجب: الرضي، محمد بن الحسن (ت٦٨٨هـ)، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٥هـ ــ ١٩٧٥م.
-شرح المفصّل: ابن يعيش، يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ) عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي/ القاهرة.
-العربية الفصحى: د. هنري فليش، تعريب الدكتور عبد الصبور شاهين، ط٢، بيروت ١٩٨٣م.
-علم اللغة: د. محمود السعران، مصر ١٩٦٢م.
-علم اللغة العام: د. عبد الصبور شاهين، مكتبة طارق ومجدي، ط٣ ١٩٧٨م.
-فقه اللغات السامية: كارل بروكلمان، ترجمة رمضان عبد التواب، منشورات جامعة الرياض ١٣٩٧هـ ــ ١٩٧٧م.
-في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية: د. غالب فاضل المطلبي، دار الشؤون الثقافية والنشر، بغداد ١٩٨٤م.
-في البحث الصوتي عند العرب: د. خليل العطية، الموسوعة الصغيرة، بغداد ١٩٨٣م.
-في اللهجات العربية: الدكتور إبراهيم أنيس، ط٣، ١٩٦٥م.
-القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: د. عبد الصبور شاهين، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.
-قصة الفلسفة الحديثة: د. أحمد أمين، ود. زكي نجيب محمود، ط٤، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩م.
-الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، عالم الكتب ١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م.
-اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمّام حسان، الهيأة المصرية للكتاب ١٩٧٩م.
-المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: محمد الانطاكي، ط١، دار الشرق، بيروت ١٩٧٢م.
-معاني القرآن: الفرّاء، يحي بن زياد (٢٠٧هـ) تحقيق يوسف نجاتي وآخرين، دار السرور (د. ت).
-الممتع في التصريف: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن محمد (٦٦٩هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، ط٣، منشورات دار الآفاق، بيروت ١٣٩٨هـ ــ ١٩٧٨م.
-مناهج البحث عند مفكري الاسلام: د. علي سامي النشار، مصر ١٩٦٢م.
-مناهج البحث في اللغة: د. تمام حسان، مكتبة الانجلو مصرية ١٩٥٥م.
-المنصف في تصريف المازني: ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة ١٣٧٣هـ ــ ١٩٥٤م.
-المنهج الصوتي للبنية العربية: د. عبد الصبور شاهين، بيروت ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م.
-موسيقى الشعر: د. إبراهيم أنيس، ط٥، مكتبة الأنجلو مصرية ١٩٧٨م.
-موسيقى الشعر العربي: د. شكري محمد عيّاد، ط١، دار المعرفة ١٩٦٨م.
-النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، شمس الدين أبي الخير محمد (ت٨٣٣هـ)، مطبعة مصطفى محمد بمصر.

مجلة القادسية للعلوم الانسانية

تواصل مسيرتها المتألقة ، فساهم عزيزي الباحث في رفدها ببحوثك الرصينة على وفق ضوابط النشر العلمي .